الجمهـــورية الجـــزائرية الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليـــــم العالـــي والبحث العلمـــي

جـامعة الدكتـــور الطـــاهر مولاي -سعيـــدة-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

عنوان المذكرة:

أثر مؤشرات الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي لـ 47 دولة إفريقية خلال الفترة 2002-2016

من إعداد الطالب :

- مصباحي إحسان
- حمامي خديجة

تحت اشراف :

د.جلولي محمد

أعضاء لجنة المناقشة السادة الأساتذة :

د/ ..... رئيسا

د/ جلولي محمد..... مشرفا ومقررا

د/..... ممتحنا

السنة الجامعية 2019/2018

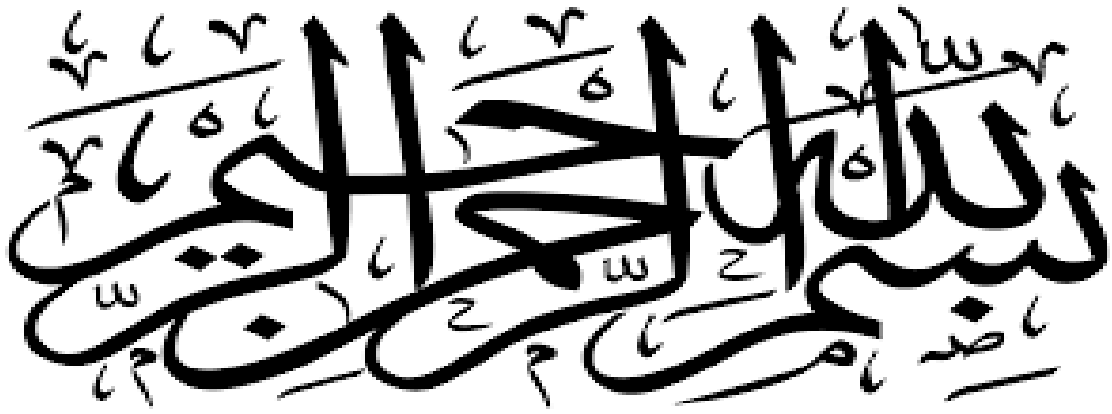

قال تعالى : {وَ قُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً }

طه:114

إهـــداء

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...إلى من سعى و شقى لأنعم بالراحة و الهناء

إلى الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي لطريق النجاح...

والدي

إلى الينبوع الذي لا ينضب...إلى معنى الحب و الحنان و التفاني...

إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي...إلى أغلى الحبايب...

والدتي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة...إلى رياحين حياتي

إخوتي

إلى كل من وقف بقربي حتى أصل إلى ما أنا عليه الآن

أهدي هذا العمل المتواضع

"مصباحي إحسان"

إهـــداء

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...أرجو من الله أن يمد في عمرك و لك مني كل الحب و الطاعة

والدي العزيز

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من وقفوا معي في السراء و الضراء...إلى منبع الفرحة و الأمل أخواتي و إخوتي

إلى من يفرحوا لفرحي و يحزنوا لحزني

أخي إبراهيم و يمينة و دعاء و هدى

إلى من كان يدعمني في هذه الحياة

أخي الأستاذ ميلود

و أخيرا، إلى من فارق الحياة و أنا بصدد انجاز هذه المذكرة

ادعوا الله أن يغفر له جميع خطاياه و يسكنه فسيح جنانه و يتغمده برحمته

...آمين

"**حمامي خديجة**"

شـــكر و عرفـــان

لبارئ السماوات و الأرض و فالق الحب و النوى الرحمان على العرش استوى

الأكرم من أي كريم و الأرحم من أي رحيم و الذي وفقنا إلى ما نحن عليه

له نسجد حمدًا و شكرا و نركع إجلالا و إكبارا

و الحمد لله الذي بفضله تتم الأمور و صلى الله على سيدنا محمد الأمين

و لأنه من لا يشكر الله زالت عنه النعم

ها نحن نرفع قلمنا هذا و نخط كل معاني الشكر و العرفان لمن كان لنا عونا في انجاز

هذا البحث و صبر علينا كثيرا

الأستاذ المشرف **محمد جلولي** فله كل التقدير و الاحترام

كما نشكر كل من قدم لنا المساعدة مهما كانت طبيعتها، و إلى كل من قدم لنا تشجيعا مهما بلغت درجته

كما نتوجه بخالص الشكر إلى كافة أساتذتنا الكرام بقسم العلوم الاقتصادية

على كافة ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا

و نقدم شكرا خاصا لأسرتنا لما تحملوه من معاناة و مساندة معنوية و جهد بالغ لانجاز هذا العمل

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية ضمت سبعة و أربعون **(47)** دولة إفريقية خلال الفترة **(2002-2016)**. و لتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية **(Panel)** اعتمادا على بيانات الناتج المحلي الإجمالي معبرا على النمو الاقتصادي لدول العينة كمتغير تابع و المؤشرات الست للحكامة كمتغيرات مفسرة، إضافة إلى اختبار الاستقرارية، و اختبار التكامل المشترك. و خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لمؤشر الاستقرار السياسي و مؤشر سيادة القانون على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الحكامة الجيدة، نماذج بانل، التكامل المشترك، الدول الإفريقية.

Abstract

The aim of this study was to measure the impact of good governance on economic growth through a standard study of 47 African countries during the period 2002-2016. To achieve this objective, the time series models were used based on GDP data The study concluded that there was a significant effect of the political stability index and the rule of law index on economic growth.

Key words:

Economic growth, Good governance, PANEL models, Cointegration, African countries.

قائمة المحتويات

إهداء	
شكر و عرفان	
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة المختصرات	VI
قائمة الملاحق	VI
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: النمو الاقتصادي و الحكامة الجيدة مفاهيم و نظريات	1
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحكامة الجيدة	3
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	20
الفصل الثاني: تقدير اثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي	42
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة	44
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها	56
الخاتمة العامة	71
المراجع	74
الملاحق	83
الفهرس	102

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الاحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية	56
02	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج	58
03	نتائج تقدير أثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار التجميعي	59
04	نتائج تقدير أثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة	60
05	نتائج تقدير أثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج التاثيرات العشوائية	61
06	نتائج اختبار F المقيد	62
07	نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM	63
08	نتائج اختبار Hausman	63
09	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	65
10	نتائج اختبار التكامل المشترك	66

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	آليات تفعيل الحكامة الجيدة	**07**
02	المحددات الخارجية و الداخلية للحكامة الجيدة	**14**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	وصف المتغيرات و الارتباط	**68**
02	نتائج تقديرات النماذج	**68**
03	نتائج المفاضلة بين النماذج	**69**
04	نتائج اختبارات جذر الوحدة	**70**
05	نتائج اختبار التكامل المشترك	**100**

قائمة المختصرات:

Introduction, Méthodes, Résultats et (and) Discussion	**IMRAD**
Analyse en Composantes Principales	**ACP**
Control of Corruption	**CC**
Worldwide Governance Iindicators	**WGI**
Government Effectiveness	**GE**
Political Stability and Absent of Violence	**PV**
Regulatory Quality	**RA**
Voice and Accountability	**VA**
Bank for International Settlements	**BIS**
Gross Domestic Product	**GDP**
Pooled Regression Model	**PRM**
Fixed Effects Model	**FEM**
Random Effects Model	**REM**
Ordinary Lower Squares	**OLS**
generalized Least Square	**GLS**
Fisher	**F**
Lagrange Multipier	**LM**
Levin-Lin-Chu	**LLC**
Im-Pesaran-Shin	**IPS**
Harris-Tzavalis	**HT**
Augmented Dicky Fuller	**ADF**

مقدمة عامة

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسن المستوى المعيشي، و الذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي ،الاستهلاك، الاستثمار، التشغيل و التضخم، و تعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي و التي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل.

لقد انتشرت في المعاصرة جملة من المفاهيم والمصطلحات الحديثة، التي عكست في مجملها ما يشهده العالم من تحولات كونية شملت العديد من المجالات المتشعبة منها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والدينية والأمنية...الخ، ومن جملة هذه المفاهيم الحكامة الجيدة التي احتلت بدورها حيزا واسعا في مجال البحث العلمي والممارساتي لسياسات الدول ومختلف منتديات الباحثين والدارسين، بل ومازال محل جدل واسع حول تعريفه ومضمونه وأهدافه، لاسيما إذا علمنا أنّ هذا المصطلح قام أساسا على فكرة التقليص من دور الدولة وهيمنتها بمفهومها التقليدي، وإعادة توزيع معظم أدوارها السابقة على مؤسسات وفاعلين جدد على رأسهم المجتمع المدني، والقطاع الخاص. في حين أضحى دور الدولة الجديد مقتصرا على التنظيم والمراقبة، في إطار تجسيد الانتقال من مفهوم الدولة المتدخلة إلى الدولة المنظمة .

كما أنّ ما تعانيه دول العالم الثالث من فقر وحرمان وتهميش وانتشار للبطالة والفساد، وكذا من تراجع للمستوى العلمي والتعليمي وارتفاع لنسبة الأمية وانتشار للأمراض الفتاكة والمجاعات، كل هذه الآفات والظواهر غير المألوفة، أدت إلى ضرورة التكاتف العالمي والإقليمي وحتى المحلي للاهتمام بمصطلح الحكامة الجيدة كوسيلة لتخليص الدول ومؤسساتها المختلفة من معادلة السير نحو التخلف، وهذا عبر إشراك كل الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في إدارة شؤون الحكم، وعدم تحميل أجهزة الدولة كل تبعات الفشل والتخلف لوحدها، فالمسؤولية الحديثة جماعية وتشاركية بين كل الفواعل والمكونات.

لقد أصبح الحكم الجيد مؤخرًا مشروطًا لصرف المساعدة الإنمائية للدول الأقل نمواً. علاوة على ذلك ، فإن المستثمرين الأجانب يعتمدون بشكل متزايد في قراراتهم الاستثمارية على الحكم الرشيد. و باعتبار

أن الحكامة الجيدة تعد شرطا أساسيا لتعزيز النمو الاقتصادي وذلك للحد من الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد، ولضمان نجاح عملية النمو و التنمية لا بد من توفر المبادئ التي تقوم عليها الحكامة الجيدة من تمكين المواطنين ومشاركتهم في اتخاذ القرارات وكفاءة أجهزة الدولة وتوفر نظام المساءلة والمحاسبة، إذ لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي ما لم تتوفر بيئة تسودها مبادئ الحكامة الجيدة.

ونظرا للتزايد المستمر للاهتمام بمصطلح الحكامة الجيدة خاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية العالمية والمحللين والخبراء الاقتصاديين الدوليين، الذين حاولوا دراسة مدى تأثير مؤشرات الحكم الجيد على مسيرة النمو و التنمية الاقتصادية داخل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، بما يعمل على سلامة اقتصادياتها وتحقيق التنمية الشاملة لجميع مجالات الحياة، ثم إن النمو الاقتصادي بدوره تزداد أهميته في عالمنا المعاصر من بلد إلى أخر، وخاصة بالنسبة للدول النامية، حيث تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل في انخفاض دخولها الوطنية والفردية بالإضافة إلى سوء استغلال الموارد المتاحة ، وضعف مستوى المعرفة التقنية والتكنولوجية وانتشار البطالة والتبعية الاقتصادية الخارجية وارتفاع المديونية وغيرها من الأزمات الأخرى، ولقد مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت فيه أفكار التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي ركز على النمو الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية التي انبثقت عن خصائص وواقع حياة الدول دون أن تتعامل مع الإنسان كمستهلك ومنتج، أو فيما يتعلق باحتياجات غالبية الناس، إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي ركز على الوجه الإنساني للتنمية وهموم الناس وحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تاريخياً ، تتمتع البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بسجل حكامة متقلب مقارنةً بمناطق أخرى من العالم. لقد تعثرت هذه الدول بسبب عدم الاستقرار السياسي، عدم فعالية الحكومة، وعدم وجود سيادة القانون، ومشاكل الفساد الخطيرة التي هي علامات على سوء الإدارة. فيما يتعلق بأهمية الحكم الرشيد في التنمية ، فإن تحسين الحكامة في هذه المنطقة قد مُنح مكانة مركزية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). خلال السنوات القليلة الماضية، حققت بعض البلدان في هذه المنطقة ، بما في ذلك بوتسوانا وغانا، على سبيل المثال لا الحصر، تقدماً ملحوظاً في مجال الحكم.

و على هذا الأساس سنحاول من خلال هذه الدراسة الإلمام بكل المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي و الحكم الجيد مع إبراز دور هذا الأخير في تحقيق النمو الاقتصادي .

اكتسبت نماذج البانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن و أثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية الكائن في بيانات عينة الدراسة. إن المقصود ببيانات البانل هي المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر أو السلع...الخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، أين يتم دمج بيانات بعض الدول الإفريقية (البعد المقطعي)، وعددها 47 دولة، عبر فترة زمنية تمتد من 2002 إلى 2016 (البعد الزمني). ويتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من الايجابيات سيأتي الحديث عنها لاحقا في الفصل الثاني.

يسعى هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين الحكامة الجيدة و النمو الاقتصادي الذي حققته مجموعة من الدول الإفريقية ، و عليه فإن الإشكالية المطروحة تتمثل في السؤال التالي: **ما هو أثر الحكامة الجيدة لبعض الدول الإفريقية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2002-2016؟**

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات تكون منطلقا للدراسة وهي كالتالي:

- تؤثر مؤشرات الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي.
- توجد علاقة طويلة الأجل بين تطبيق الدول الإفريقية لمعايير الحكامة الجيدة و مستوى نموها الاقتصادي.

تم اختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية، نذكر منها ما يلي:

- الأهمية الكبرى التي يكتسيها الموضوع في حد ذاته.
- الميول الشخصي للمواضيع التي تعطي أهمية للجانب التطبيقي في مجال البحث العلمي .
- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

تبرز أهمية الموضوع من خلال الأهمية البالغة لمتغيرات الدراسة و المتمثلة في النمو الاقتصادي آليات الحكامة الجيدة و هذا من خلال أهمية معرفة العلاقة بينهم في مجموعة من الدول الإفريقية ، ومن ثم معرفة مدى مساهمة تطبيق آليات الحكامة الجيدة في الدول الإفريقية بالمفاهيم و المعايير الغربية.

كذالك لمعرفة مساهمة آليات الحكامة الجيدة في تطور إجمالي الناتج المحلي للدول الإفريقية بالإضافة إلى اكتشاف طبيعة تأثير كل المؤشرات مجتمعة.

من خلال هده الدراسة هناك ثلاثة:

- **الحد الموضوعي:** حيث يكون إجمالي الناتج المحلي (**GDP**) لكل دولة هو المتغير التابع و مؤشرات الحكامة الجيدة هي المتغيرات المفسرة.
- **الحد المقطعي:** و شمل (47) دولة إفريقية من أصل (56).
- **الحد الزمني:** على امتداد (15) سنة من 2002 إلى 2016.

خ- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- بيان الأهمية الاقتصادية لكل من النمو الاقتصادي و الحكامة الجيدة.
- إبراز أهمية التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية "بانل ".
- تحديد تأثير الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة التي تربط بينهما في مجموعة الدول الإفريقية محل الدراسة.

يجب أن يتوافق النموذج المستخدم مع نوع الدراسة، لذلك اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فقد استخدم فيه الأسلوب الاستنباطي والمنهج الكمي عن طريق استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وطرق تقدير معلمات نماذجها.

1- البرامج الإحصائية المتخصصة مثل: Excel، Stata.

2- الاختبارات الإحصائية الخاصة بأسلوب معالجة الدراسة، مثل اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل، واختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك.

اعتمدنا في بحثنا هذا على عدة مصادر لجمع البيانات اللازمة ، كاستعمال الكتب و المجلات العلمية و المقالات الجامعية في مجال ميدان التخصص الاقتصادي بخصوص الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي بالإضافة إلى الكتب و رسائل البحوث العلمية استفدنا من المحاضرات المصورة على شبكة الانترنت لاستخدام أحدث أساليب القياس الاقتصادي و كيفية استغلال البرامج الإحصائية الحديثة.

لا يخلو أي بحث من الصعوبات و المعوقات و تمثلت الصعوبات التي تلقيناها في هذا البحث فيما يلي:

- تباين قيم المعطيات الإحصائية و قواعدها من مصدر لآخر مما يشكك أحيانا في صدقه.
- الوقت غير كاف للتجربة بأكثر من أداة و التأكد بأكثر من اختبار.

للإجابة على إشكالية الدراسة و تحقيق أهدافها، مع المحافظة على الالتزام بطريقة IMRAD، اقتضت الضرورة تناول الموضوع في فصلين اثنين، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة.

تناول الفصل الأول الإطار النظري للنمو الاقتصادي والحكامة الجيدة في مبحثين، خصص الأول لماهية الحكامة الجيدة مع إبراز أهم جوانبها، و الثاني تطرقنا فيه إلى إبراز مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وطرق حسابه.

بينما تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي لقياس تأثير الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بيانات بانل على مجموعة من الدول الإفريقية خلال الفترة من عام 2002 حتى عام 2016، حيث قمنا في بداية الفصل بالتعريف بالطريقة و الأدوات المستخدمة، ومنه دراسة وعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها، كما حاولنا إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة ثم تقديم مجموعة من الاقتراحات و التوصيات.

دراسة علي بن يحي عبد القادر و قديد عبد القادر[1]: قام الباحثان ب محاولة دراسة العلاقة بين نظام الحوكمة و الأداء التنموي لمجموعة من الأقطار العربية، وذلك باعتماد متوسط مؤشرات نظام الحوكمة ل (Kaufman 19) كمغيرة للتعبير عن طبيعة نظام الحوكمة و ذلك من خلال _تحديد طبيعة الأثر الذي يحدثه نظام الحوكمة على اختلافات مستويات الأداء التنموي الأقطار العربية، حيث اعتمد الباحث في تحليل الدراسة على متوسط مؤشرات الحوكمة للفترة (1996-2011) بالإضافة إلى مؤشرات البعد الاقتصادي للحوكمة. أظهرت نتائج الدراسة في الأخير أن نظام الحوكمة الرشيد يؤثر إيجابا على مستويات الأداء التنموي للأقطار العربية، و ذلك على الرغم من أن جلها يتميز بمستويات ضعيفة لنظام الحوكمة، فضلا عن محدودية اعتماد الناتج الداخلي الخام للفرد كمؤشر لألداء التنموي للقطر.

دراسة إمنصوران سهيلة[2]: تهدف الدراسة إلى التعرف على العلاقة التي تربط كل من المتغيرين الفساد و الحكم الراشد ثم علاقة كل واحد منهما بالنمو الاقتصادي و ذلك باستخدام منهج وصفي تاريخي تحليلي. بالتحليل و الدراسة لعلاقة الفساد الاقتصادي و الحكم الراشد و علاقة كل منهما بالنمو الاقتصادي، تأكد و ترسخ لدى الدراسة أن للفساد الاقتصادي آثار سلبية على كل من الكفاءة الاقتصادية و النمو الاقتصادي. كما ظهر أن للفساد الاقتصادي تأثير سلبي في معدلات النمو الاقتصادي و في العدالة التوزيعية للدخل القومي.

دراسة بسام عبد الله البسام[3]: تناولت هذه الدراسة البحث عن العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي و الحوكمة الرشيدة وتحقيق مستويات متقدمة من مؤشرات الحوكمة الرشيدة في أقطار الخليج الست، حيث اعتمد الباحث فيها على نموذج الانحدار المتعدد للتأثيرات الثابتة. توصل الباحث في نهاية الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة من الحاكمية الرشيدة على الأقل في المدى القصير.

---

[1] علي بن يحي عبد القادر و قديد عبد القادر " تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية"، صادرة عن مجلة الاقتصاد و المالية، العدد01، شلف الجزائر، 2005.

[2] إمنصوران سهيلة،" الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي"، دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر، 2006.

[3] بسام عبد الله البسام ،"الحوكمة الرشيدة :دراسة حالة المملكة العربية السعودية" ،مقالة صادرة عن الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد 11، الرياض السعودية، جانفي 2014.

دراسة شقبقب عيسى و عدلي إبراهيم[1]: سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال استخدام بيانات السلاسل زمنية للفترة(1999–2013)، بحيث اعتمد الباحث على بناء مؤشر تجميعي للحوكمة، ثم دراسة العلاقة من خلال تطبيق تقنيات التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ضعيفة جدا بين كل من المؤشر التجميعي للحوكمة والنمو الاقتصادي ، كما تبين وجود علاقة تأثير في اتجاه واحد وهو من الحوكمة الجيدة نحو النمو الاقتصادي.

دراسة KAUFMANN.D, et KRAAY.A[2]:قام الباحثان من خلال هذه الدراسة القياسية بمحاولة لتفسير العلاقة الوثيقة بين الحكم و الدخل في جميع أنحاء العالم، و باستخدام الانحدار الخطي توصل الباحثان الى وجود علاقة طردية و قوية بين الحوكمة و النمو الاقتصادي.

دراسة Bichaka Fayissa و Christian Nsiah[3]: تهدف الدراسة إلى استكشاف دور الحوكمة في شرح أداء النمو الاقتصادي دون المستوى الأمثل للاقتصادات الأفريقية مع التحكم في مصادر النمو التقليدية محاولة بذلك تحديد تأثير الحكم الرشيد على نمو دخل الفرد بالنسبة لبلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتحقق فيما إذا كان التأثير يختلف باختلاف التوزيع المشروط للناتج المحلي الإجمالي للفرد باستخدام بيانات البانل ل 28 دولة افريقية خلال الفترة (1995–2005). توصل الباحثان إلى أن دور الحوكمة في النمو الاقتصادي يعتمد على نوع ومستوى نمو الدخل في البلدان قيد الدراسة و أن العلاقة المتوقعة بين دخل الفرد (GDPit) والمتغيرات التوضيحية ، أي المتغيرات التي تمثل مصادر النمو، كما أن تأثير الحكم الرشيد يختلف عن التوزيع المشروط للناتج المحلي الإجمالي للفرد محل الدراسة.

[1] دراسة شقبقب عيسى و عدلي إبراهيم: " الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر، مقالة صادرة عن مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 6، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2016.

[2] KAUFMANN.D, et KRAAY.A " Governance and Growth: Causality which way? ",2004.

[3] Bichaka Fayissa و Christian Nsiah": The Impact of Governance on Economic Growth ", DEPARTMENT OF ECONOMICS AND FINANCE WORKING PAPER SERIES . DECEMBER 2010 .Article in The Journal of Developing Areas · January 2013.

دراسة Engjell Père[1]: سعت الدراسة إلى تحديد العلاقة بني الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في دول غرب البلقان محاولة بذلك تأكيد الترابط بين تحسين الحكم و النمو الاقتصادي في دول غرب البلقان من خلال التساؤل "ماهو تأثير الحكم الرشيد في معدلات النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي"، و باستخدام المنهج الكمي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد باستخدام برنامجstata خلصت الدراسة إلى انه لا يوجد اعتماد كبير على تحسين مؤشرات الحكم على النمو الاقتصادي في فترات الدراسة.

دراسة Noha Emara و I-Ming Chiu[2] : ذهبت هذه الدراسة إلى البحث عن أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي ل 21 دولة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة (2009-2013). تسعى هذه الدراسة إلى تقييم تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي و توفير مؤشر شامل للحكم وتقدير تأثيره على النمو الاقتصادي و هي دراسة ذات طبيعة كمية باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (ACP) و باستخدام برنامج stata. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن 9 بلدان في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أظهرت وجود علاقة ايجابية بين الحوكمة و النمو الاقتصادي، كما حققت غالبية بلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا مستويات هشة من النمو الاقتصادي لأنها لا تعتمد على الإدارة السليمة.

دراسة NedraBaklouti, Younes Boujelbene[3]: قام الباحثان بدراسة تأثير حجم الحكومة والآخر من الفساد على النمو الاقتصادي ل12 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1998-2011) و ذلك من بهدف البحث في دور الحكومة في النمو الاقتصادي من خلال توسيع وظيفة الإنتاج الكلاسيكية الجديدة من خلال دمج بعدين للحكومة مثل الحجم والجودة و ذلك باستخدام وظيفة الإنتاج.Cobb-Douglas. أشارت النتائج في الأخير إلى أن الحكم الرشيد يمكن أن يحسن نتائج

[1] Engjell Père, The impact of good governance in the economic development of Western Balkan countries European Journal of Government and Economics Volume 4, Number 1 ISSN: 2254- 7088, European University of Tirana(June 2015).

[2] Noha Emara & I-Ming Chiu, The Impact of Governance on Economic Growth: The case of Middle Eastern and North African Countries, Topics in Middle Eastern and North African Economies, Middle East Economic Association and Loyola University Chicago, 2016.

[3] NedraBaklouti, Younes Boujelbene" Impact of government size and corruption on economic growth", Unit of Research in Applied Economics (URECA); Faculty of Economics and Management, University of SFAX, Tunisia, International Journal of Accounting and Economics Studies, 4 (2) (2016) 81-86.

النمو ومن أجل الاستفادة من دور التدخل الحكومي دون زيادة الفساد ، يجب على الدول تعزيز الحكم الرشيد لتسريع معدلات نموها.

دراسة Rachid mira[1]: تهدف الدراسة إلى التحقق من ما إذا كان معدل النمو مرتبط بمؤشرات الحكم الرشيد أم لا، و ذلك من خلال دراسة العلاقة بين الحكم الجيد و النمو الاقتصادي ل45 دولة نامية باستخدام التحليل الوصفي الاقتصادي. توصل الباحث في الأخير إلى انه تسمح النتائج بدعم انتقاد السيد خان بشأن العلاقة بين الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي إلى الحد الذي لا تدعم فيه النتائج الأهمية الكبيرة للعلاقة ولا تعميمها على جميع مناطق البلدان النامية.

[1] Rachid mira"Relationship between good governance and economic growth", A contribution to the institutional debate about state failure in developing, CEPN, UMR-CNRS 7234, Université Paris 13, Sorbonne Paris Cité, Document de travail N° 12, 2017.

الفصل الأول:

النمو الاقتصادي و الحكامة الجيدة

مفاهيم و نظريات

مقدمة الفصل

يمثل النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها و إيديولوجياتها إلى تحقيقه و البحث عن الوسائل و العوامل التي من شأنها الرفع من المستوى المعيشي للفرد و المجتمع ككل، و من أهم هذه العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي الحكامة الجيدة و التي تعتبر من أبرز و أهم المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي .

و لهذا الغرض و بغية التعرف على هاذين العاملين و علاقتهما ببعض قمنا بدراسة نظرية في هذا الفصل مقسمة إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحكامة الجيدة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحكامة الجيدة

تمهيد:

إن مصطلح الحكم الراشد أو الحكامة الجيدة قديم قدم الإنسانية واللغات التي استعملتها، فالأبحاث الكلاسيكية المعروفة تؤكد أن كلمة Governance لها أصول في اللغة اليونانية Kubernan واللغة اللاتينية Gubernance، ثم انتقلت في القرون الوسطى إلى عدد من اللغات والحضارات وخاصة اللغتان الفرنسية والإنجليزية كما أن اللغة العربية توجد بها كلمات شبيهة مثل الحكم والحكمة والمحكمة والحكومة وغيرها، ورغم هذا التواجد اللغوي المتأصل فإن العلماء والباحثين لا يتفقون على ترجمة موحدة لمصطلح Governance باعتباره "فن وطريقة حكم".

المطلب الأول: مفهوم الحكامة الجيدة و آليات تفعيلها

أولا: مفهوم الحكامة الجيدة

نجد ترجمات مختلفة ومتعددة لهذا المصطلح، منها: الحكامة، والحكم الراشد، والحكمانية، والحوكمة، والتدبير الجيد، والقيادة الجيدة وغيرها، وهذا ما خلف ارتباكًا لغويا واضطرابا في الاستعمال السليم لهذا المصطلح، لدرجة جعلت مفكرا عربيا كبيرا بحجم الأستاذ محمد عابد الجابري في كتابه "العولمة تدخل عنق الزجاجة" يدعو إلى الاحتفاظ بالمصطلح الغربي وكتابته بأحرف عربية سيرا على منوال الديكتاتورية والديمقراطية والليبرالية...إلخ[1]

وهنا يدخل تقرير شهير للبنك الدولي عام (1989) التاريخ إذ لم يكتف فقط باستعمال المصطلح، بل اجتهد في اقتراح تعريف له، حيث اعتبر أن الحكامة "هي أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية". وانتشر هذا التعريف في كثير من الأوساط الدولية الاقتصادية والمالية والأكاديمية والإعلامية، لكنه تعرض لمنافسة عدد من التعريفات الأخرى[2].

فكل المنظمات الدولية الكبرى حرصت على صياغة التعريفات والمفاهيم التي تناسب تخصصها ومجالات وفضاءات تدخلاتها التنموية أو القطاعية أو غيرها، وهذا ما زاد من أزمة هذا المصطلح، وأكد

[1] محسن عوض و كرم خميس، "الندوة الدولية حول التنمية و الديمقراطية و تطوير النظام الإقليمي العربي"، القاهرة 2013، ص56-57.

[2] محسن عوض و كرم خميس، مرجع سبق ذكره، ص57.

على ضبابيته وعدم دقته والصعوبات المفاهيمية التي تواجه الباحثين في سبيل التوافق على مفهوم الكلمة[1].

فيعرف البنك الدولي الحكامة بوصفها "الكيفية التي تمارس بواسطتها السلطات العمومية تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل خدمة التنمية[2]."

ويركز صندوق النقد الدولي في تعريفه للحكامة على الجانب الاقتصادي، ويلح على تحديد شفافية وفاعلية إدارة الموارد العامة واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص[3].

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحكامة هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار تدبير شؤون الدولة على كافة المستويات، وذلك من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها.[4]

وهذا التعريف يتأسس على ثلاثية أساسية، هي:[5]

أ- **الدعامة الاقتصادية:** وتعني خلق بيئة تشريعية وإدارية داعمة ومساندة لمناخ الأعمال والاستثمار ومشجعة للأنشطة الاقتصادية.

ب- الدعامة السياسية: وتتمثل في صياغة القرارات المتعلقة ببلورة السياسات العمومية الداعمة، وهذه الإشارة المحتشمة للجانب السياسي هي بداية لانفتاح تدريجي على أهمية الديمقراطية والمشاركة السياسية في مسارات الإصلاح من أجل بلورة سياسات عمومية ناجعة .

ج- الدعامة الإدارية: ويقصد بها إيجاد الآليات الخاصة لتنفيذ هذه السياسات.

أما منظمة التنمية والتعاون في أوربا فإن الحكامة لديها تقوم على بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيعها، إضافة إلى التسامح في المجتمع ككل، وهذا التعريف يركز على بناء وتنمية الديمقراطية والثقافة الديمقراطية، ويربطها بنشر ثقافة التسامح ونبذ العنف وخاصة في هذا العالم المضطرب الذي تحكمه الصراعات السياسية والتجاذبات المذهبية والفكرية والأيديولوجية.

[1] محسن عوض و كرم خميس، مرجع سبق ذكره، ص58

[2] محسن عوض و كرم خميس، مرجع سبق ذكره، ص58

[3] محسن عوض و كرم خميس، مرجع سبق ذكره، ص59

[4] محسن عوض و كرم خميس، مرجع سبق ذكره، ص59

[5] محسن عوض و كرم خميس، مرجع سبق ذكره، ص60

ويعرف اتفاق الشراكة كوتونو الذي وقعه الاتحاد الأوربي مع 77 دولة من دول جنوب الصحراء ودول الكاريبي والمحيط الهادي الحكامة بأنها "الإدارة الشفافة والقابلة لمحاسبة الموارد البشرية والطبيعية بغرض المنفعة العامة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون".

كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الحكامة على أنها: "استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة على تسيير موارد مجتمع ما من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية".[1]

و للاستئناس، ينبغي الرجوع إلى تعريف الحكامة الجيدة المقترح من طرف الأمم المتحدة الذي يختزل في شمولية تامة جميع المكونات و المجالات الأساسية لهذا المفهوم، باعتباره "الأسلوب التشاركي للحكم و لتدبير الشؤون العامة الذي يرتكز على تعبئة الفاعلين السياسيين و الاقتصاديين و الاجتماعيين، سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص و كذلك من المجتمع المدني، بهدف تحقيق العيش الكريم المستدام لجميع المواطنين".[2]

ثانيا: آليات تفعيل الحكامة الجيدة

إن التغير الحاصل في مفاهيم التنمية خلال العقود الأخيرة ضمن متطلبات الحكامة الجيدة و تداعيات العولمة أفرز قصور الدولة في تحقيق التنمية، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة مجبرة على نقل العديد من الأدوار للقطاع الخاص و القطاع التطوعي أو بالأحرى المجتمع المدني على مختلف الأصعدة، و في سبيل تحقيق الحكامة الجيدة لابد من وجود تكامل و انسجام بين هذه الدعائم الثلاث، و سنحاول تبيان دور كل منها في إرساء الحكم الجيد و تحقيق التنمية.

1- الدولة: في إطار تجسيد فلسفة الحكم الراشد تسعى الدولة للاضطلاع بالمهام المنوطة لها بكل مسؤولية، و العمل على توفير الخدمات العامة و تهيئة بيئة تمكينية للتنمية البشرية في ظل تأثيرات أدبيات العولمة و التحولات الدولية المعاصرة على مفهوم السيادة و دور الدولة[3]، رغم تعدد الأدوار التي تقوم بها هذه الأخيرة إلا أنها تبقى تواجه عدة تحديات أهمها انتشار الفساد و غياب التخطيط لرسم

[1] www.finances.gov.ma

[2] الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، "الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن و مقتضيات الدستور الجديد"، 2001، ص 04.

[3] فؤاد وخلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية و الرشادة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 ، ص 53-54.

سياسات هادفة بعيدة المدى أكثر من ذلك، عجز الدول الحديثة عن التصدي للأزمات الاقتصادية التي طالت اقتصاديات أكبر الدول العظمى، ضف إلى ذلك الهاجس البيئي الذي أصبح اليوم يهدد الحكومات و الشعوب. كل هذه الأسباب وغيرها أفرزت التباين و التناقض الواضح بين التيار الذي يدعم بقاءها و بقوة و التيار الذي يستبعد دورها و يرى بضرورة تقليص أدوارها، إلا أن الأكيد أن الدولة الحديثة تبقى فاعلا استراتيجيا في إدارة الحكم على جميع المستويات لكن شريطة إعادة صياغة سياساتها و استيعابها لمبادئ الحوكمة و التأقلم و التكيف مع مقتضياتها لتتلاءم مع التحولات العالمية الراهنة.[1]

2- القطاع الخاص: لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي أو الوحيد في عمليات التنمية، فقد غيرت العولمة الاقتصادية طرق شغل المنظمات الصناعية لعجز مؤسسات الدولة التقليدية في التصدي للأزمات الراهنة، و أضحى من الضرورة التفتح على القطاع الخاص كأساس للتنمية الجديدة، إذ تعتبر الخوصصة وجه من أوجه الحوكمة الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية[2] التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية في ظل الابتعاد عن الدولة الإدارية التقليدية إلى ما يعرف بالدولة التنظيمية[3]، هذا ما كرسته المؤسسات المالية العالمية التي تبنت مفاهيم جديدة للإصلاح و الحد من تدخل الدولة و تحرير التجارة و الأسعار، و كذا اعتماد الإصلاحات الهيكلية و عقلنة الإنفاق العمومي و ترشيده، كل هذه الآليات و غيرها ستسمح بتكريس اقتصاد السوق و تغير مفاهيم العقيدة الاقتصادية و آفاق التنمية بإعطاء أولوية بالغة للقطاع الخاص في ظل احترام متطلبات الحوكمة.[4]

3- منظمات المجتمع المدني: أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية، فهو مفهوم عريق نسبيا رغم ما يبدو عليه من أنه حديث النشأة، و أول من وضع حجر الأساس لهذا المدلول هو "جون جاك روسو" من خلال كتابه العقد الاجتماعي، و تم إحياء هذا المصطلح مع تداعيات العولمة و تعزز في إطار الحوكمة ليتخذ نفسا جديدا من التنوع و التجديد في إطار الشفافية و المساءلة ليصبح

[1] خلاف وليد، مرجع سابق، ص 53

[2] الأخضر عزي، "فعالية الحوكمة في تفعيل خوصصة الشركات"، أعمال المؤتمر العالمي الأول حول حوكمة الشركات و دورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، أيام 15،16 تشرين الأول،2008، ص 110.

[3] PESAUEX Yvon, Gouvernance et privatisation, PUF,Paris, 2007,p.184-185.

[4] مقراني أنور، عوارم مهدي،"الحكم الرشيد و التنمية بالقطاع الخاص"، بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الراشد و إستراتيجية التغيير في العالم النامي، جزء2، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08-09 أفريل 2007، ص 318-319.

الإطار الحقيقي للمجتمع و الرأي العام ليتيح قدرا من التوازن بين طرفي معادلة القوى[1]. فالأداء الفاعل لمنظمات المجتمع المدني يجسد دعائم الديمقراطية و احترام أسس و معالم الحوكمة، فمؤسسات المجتمع المدني تسعى إلى حماية الحقوق المدنية و السياسية للأفراد مما يحقق العدالة الاجتماعية[2]، كما تسعى للتصدي للسلطات العامة في حالة تعسفها في استعمال سلطتها، و كذا الوقوف في وجه السوق المتوحش خدمة للفرد و حمايته.[3]

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن الحوكمة هي المؤشر الحيوي لتفعيل العمل التشاركي بين الأقطاب الثلاث.

الشكل(01): آليات تفعيل الحكامة الجيدة

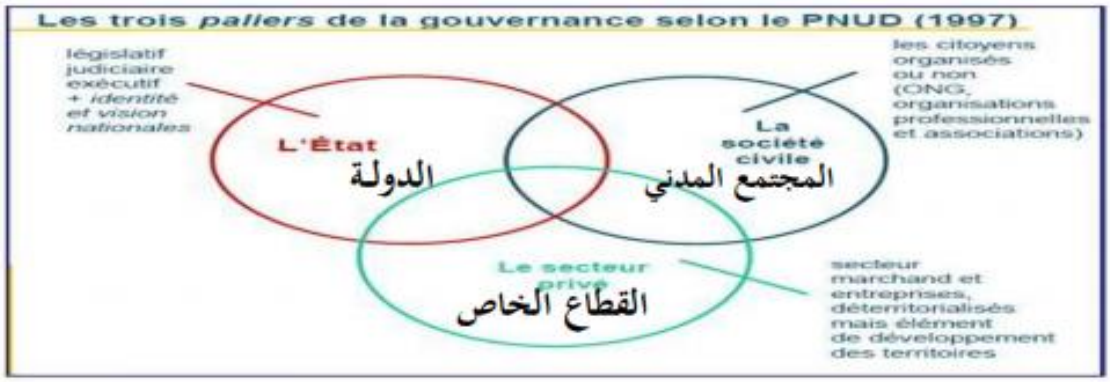

المصدر: بن نعوم عبد اللطيف،" دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة مصطفى اسطنبولي بمعسكر، الجزائر، 2016 ، ص 16.

المطلب الثاني: أهم عمليات الحكامة الجيدة و أبرز أهدافها

[1] بن حمودة ليلى، "المجتمع المدني و الحكم الراشد"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية، عدد01، 2011، ص 86.

[2] عكاش فضيلة، "دور الفاعلين الاجتماعيين في تكريس الحكم الراشد: دراسة حالتي الجزائر و مصر"، مجلة العلوم القانونية و الإدارية، العدد 05، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص114.

[3] PONCE VASQUEZ Daniel, La participation citoyenne: un bien de qualité entre la democratie et la gouvernance. Actes du haut conseil de la coopération internationale : les noudits de la bonne gouvernance, Edition karthala, Paris,2001 ,P 155-160.

أولا: العناصر و العمليات المهمة للحكامة الجيدة: تتمثل فيما يلي:[1]

1- السياسات: تتضمن مجموعة من الأهداف و الرغبات التي تريد الحوكمة تحقيقها.

2- التشريعات: هي القواعد و القوانين التي تعطي أثرا للسياسات.

3- المؤسسات: تشمل المؤسسات الرسمية و غير الرسمية، و التي تكون حوافز للمجتمع.

4- التنظيمات: تمثل التنظيمات الحكومية و غير الحكومية، و التي تكون أداة و قوة للسياسات و القواعد.

5- بناء الطاقات: إن بناء و تعزيز الطاقات يؤدي إلى زيادة الكفاءة و التأثير.

6- التنبؤ: يؤدي إلى الاستكشاف و الإجابة عن الأفعال التي تحدث.

7- الشفافية: هي التدفق الحر مع الكلفة المنخفضة للمعلومات و التي يمكن فهمها و توثيقها بالوقت المناسب.

8- المشاركة: هي أن كل مواطن يملك التصويت في عملية اتخاذ القرارات المهمة في المجتمع فالمؤسسات هي نقطة الارتكاز في طريق الدولة إلى الحوكمة، و أن مؤسسات الحوكمة في الدولة هي قواعد رسمية و غير رسمية في المجتمع، إذ أن القواعد الرسمية هي مجموعة القوانين و التنظيمات أما القواعد غير الرسمية فتأتي من التاريخ الثقافي و الخبرات لكل مجتمع و ينعكس في منظومة المعتقدات و الاتصالات.

ثانيا: أهداف الحكامة الجيدة: للحكامة الجيدة أهداف شاملة و أهداف جوهرية خاصة أهمها يلي:

- محاربة الفساد بكل صورة سواء كان فسادا ماليا أم محاسبيا أم سياسيا.
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية و الحد من هروب رؤوس الأموال.
- تحقيق الاستقرار و المصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي و الدولي.

[1] Adresse URL:http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

– تحسين و تطوير إدارة الشركات و مساعدة المديرين و مجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة و ضمان اتخاذ قرارات الدمج أو السيطرة بناء على أسس سليمة بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.

– تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل و هذا يؤدي إلى خلق حوافز و تبني تكنولوجيا حديثة لزيادة درجة جودة المنتجات و تخفيض التكاليف الإنتاجية و زيادة القابلية التسويقية للسلع و الخدمات التي تتعامل فيها الشركة حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة القوية للمنتجات الأجنبية.

المطلب الثالث: مؤشرات الحكامة الجيدة و محدداتها

أولا: مؤشرات الحكامة الجيدة

1- مؤشر السيطرة على الفساد Control of Corruption(CC): محاربة الفساد هو أحد خصائص الحكم الراشد. بالإضافة إلى أن السيطرة على الفساد يدعم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، تعد محاربة الفساد أحد الأهداف الرئيسية لتطبيق مبدأ الحوكمة مقارنة بالأسلوب التقليدي في الإدارة. وفقا ل Worldwide Governance Indicators (WGI) فإن مؤشر السيطرة على الفساد يقيس "المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الكبيرة و الصغيرة، و كذلك الحد من سيطرة النخب و أصحاب المصالح الشخصية على الحكم".بمعنى آخر فان مؤشر السيطرة على الفساد يقيس إلى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد في بلد ما و هذا يشمل كل أنواع الفساد (الفساد السياسي و الاقتصادي و الإداري). أيضا المؤشر يساعد في معرفة مدى سلطة المواطنين على محاسبة المسؤولين الحكوميين عن أخطائهم بالإضافة إلى مراقبة أداء الحكومة.[1]

2- مؤشر فعالية الحكومة Govenment Effectivness(GE): لا شك أن خدمة الناس هي أحد أهم –إن لم يكن أهم– وظيفة للحكومة. أحد وعود تطبيق أسلوب الحوكمة هو تطوير و رفع مستوى كفاءة و فعالية الأداء الحكومي لذلك تقديم خدمات ذات جودة عالية المستوى للمواطنين بالإضافة إلى اعتماد و

[1] د.بسام عبد الله البسام، "الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعدية، حالة دراسية، إدارة البرامج المالية معهد الإدارة العامة"، الرياض–المملكة العربية السعودية، 2014، ص 11.

تطبيق قوانين ذات جودة عالية لتنظيم العمل الحكومي هو ما يحاول مؤشر فعالية الحكومة قياسه. مؤشر فعالية الحكومة يقيس"مدى جودة الخدمات العامة،جودة الخدمات المدنية و درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة و تطبيقها و مصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة". يقيس هذا المؤشر الجودة الشاملة للخدمات المقدمة من قبل الحكومة، بالإضافة إلى مدى جودة الأنظمة و اللوائح المنظمة لعمل الحكومة، و مدى التزام الدولة بهذه الأنظمة.[1]

3- مؤشر الاستقرار السياسي Political Stability and Absent of violence(PV) : العديد من الدراسات و التجارب الدولية أثبتت أن الاستقرار السياسي له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية و البشرية و التنمية المستدامة للدول.وفقا ل WGI فان مؤشر الاستقرار السياسي يقيس"احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف و هذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي و الإرهابي". الاستقرار السياسي يعد مؤشرا مهما من مؤشرات الحوكمة الرشيدة، و كلما كانت الدولة مستقرة سياسيا فان ذلك يدعم فعالية و كفاءة السلطة التشريعية و التنفيذية.[2]

4- مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها Regulatory Quality(RA): يعرف مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها على أنه يقيس"مدى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات و لوائح فعالة من شأنها مساعدة التنمية في القطاع الخاص". يهتم هذا المؤشر بقياس مدى جودة اللوائح و الأنظمة التي تتبناها و تطبقها الحكومات في سبيل دعم القطاع الخاص كمكون رئيسي في التنمية الاقتصادية للدول، و هذا اعتراف واضح بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص كداعم -و في بعض الأحيان- موازي للدور الحكومي في تعزيز التنمية الاقتصادية.أيضا يهتم هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس و الطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحوكمة.[3]

[1] د.بسام عبد الله البسام، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] د.بسام عبد الله البسام، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] د.بسام عبد الله البسام، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الكثير من الخبراء و السياسيين يلقون اللوم على غياب التشريعات بالإضافة إلى ضعف جودة القوانين و اللوائح المطبقة من قبل الحكومات، كسبب رئيسي في حدوث و تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008. في دراسة للأزمات الاقتصادية عبر التاريخ من 1440 إلى الوقت الحاضر، خلصت هذه الدراسة إلى أن الحكومات لم تستفد من الأزمات السابقة لكي تتجنب أو على الأقل تقلل من أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المحلي. لذلك يعتقد أن التشريعات و القوانين الحكومية ذات الجودة العالية، تساهم بشكل كبير في تقليل حجم أثر الأزمات الاقتصادية و غير الاقتصادية، مثل الكوارث الطبيعية على الاقتصاد المحلي و هذا يبين أهمية مؤشر جودة الأنظمة و تطبيقاتها كعامل مهم في الحوكمة الرشيدة.[1]

5- مؤشر سيادة القانون Rule of Law(RL): كون الناس سواسية أمام القانون هو أحد عناصر حقوق الإنسان الأساسية، و هو أيضا عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة. أيضا سيادة القانون هو أحد أهداف الألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سنة 2000 لكي يتم الوفاء بها من قبل الدول الأعضاء قبل 2015. يقيس مؤشر سيادة القانون"مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد و المنظمات، و بشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة، و المحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم و العنف".[2]

مبدأ سيادة القانون له أهمية يتعدى تأثيرها الفرد لتشمل المجتمع و قطاع الأعمال.ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يساعد في خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة و بين القطاع الخاص و الأفراد من جهة أخرى، و هذه الثقة تساعد على دعم الاستثمار و خلق بيئة استثمارية صحية. أيضا سيادة القانون تساعد على الإبداع و الابتكار كنتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية.لذلك فمؤشر سيادة القانون عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة.[3]

6- مؤشر المشاركة و المساءلة Voice and Accountability(VA): يقيس مؤشر المشاركة والمساءلة "مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير و

[1] د.بسام عبد الله البسام، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] د.بسام عبد الله البسام، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] د.بسام عبد الله البسام، مرجع سبق ذكره، ص12.

حرية تكوين الجمعيات و الإعلام الحر". بمعنى آخر يقيس المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات و رسم الاستراتيجيات بالإضافة إلى قياس مستوى حرية التعبير و الإعلام في الدول محل القياس.[1]

تطبيق مبادئ الديمقراطية من مشاركة سياسية و حرية التعبير، هي أحد ركائز حقوق الإنسان و هي من الأهداف التي تتبناها و تدعمها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة.أيضا مبدأ المحاسبة و هو قدرة المواطنين على محاسبة المسؤولين عن نتائج قراراتهم، و أنه لا أحد فوق المساءلة، كل هذا يدعم حقوق الإنسان و يؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. أيضا يرى كثير من الخبراء و من خلال دراسة تجارب العديد من الدول أن تطبيق مبدأ المشاركة و المساءلة يساعد بشكل كبير على تقليل حجم الفساد و ذلك نتيجة للرقابة المجتمعية، و من الأفراد و المنظمات غير الحكومية على أداء المسؤولين الحكوميين.وفقا للبنك الدولي "إن الحكم الجيد يتطلب –بالطبع– العديد من الخطوات من جانب الحكومة و لكن يتطلب أيضا مشاركة فاعلة من قبل الشعب". و لذلك يعتبر مؤشر قياس المشاركة و المساءلة عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة[2].

ثانيا: محددات الحكامة الجيدة

أ\ المحددات الخارجية:

و تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، و الذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال و الشركات و تنظيم المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية و الإفلاس)، و كفاءة القطاع المالي (البنوك و سوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، و درجة تنافسية أسواق السلع و عناصر الإنتاج، و كفاءة الأجهزة و الهيئات الرقابية (هيئة سوق المال و البورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، و ذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (و منها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين و المحاسبين و المحامين و الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية و غيرها)،

[1] د.بسام عبد الله البسام، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] د.بسام عبد الله البسام، مرجع سبق ذكره، ص 13.

بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة و المراجعة و التصنيف الائتماني و الاستشارات المالية و الاستثمارية. و ترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين و القواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، و التي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي و العائد الخاص.[1]

ب\ المحددات الداخلية:

و تشير إلى القواعد و الأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات و توزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة و مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين، و التي يؤدي توافرها من ناحية و تطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.[2]

[1] جون د ،سوليفان،"البوصلة الأخلاقية للشركات، أدوات مكافحة الفساد:قيم و مبادئ الأعمال، و آداب المهنة، و حوكمة الشركات"، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، ص9.

[2] شفق عبد الحافظ و وسام عبد الرزاق، "دور الحوكمة في الإصلاح الإداري"، ص4، متاحة على الرابط:
http://WWW.nazaha.iq:search_web/muhasbe/6.doc

الشكل (02): المحددات الخارجية و الداخلية للحكامة الجيدة

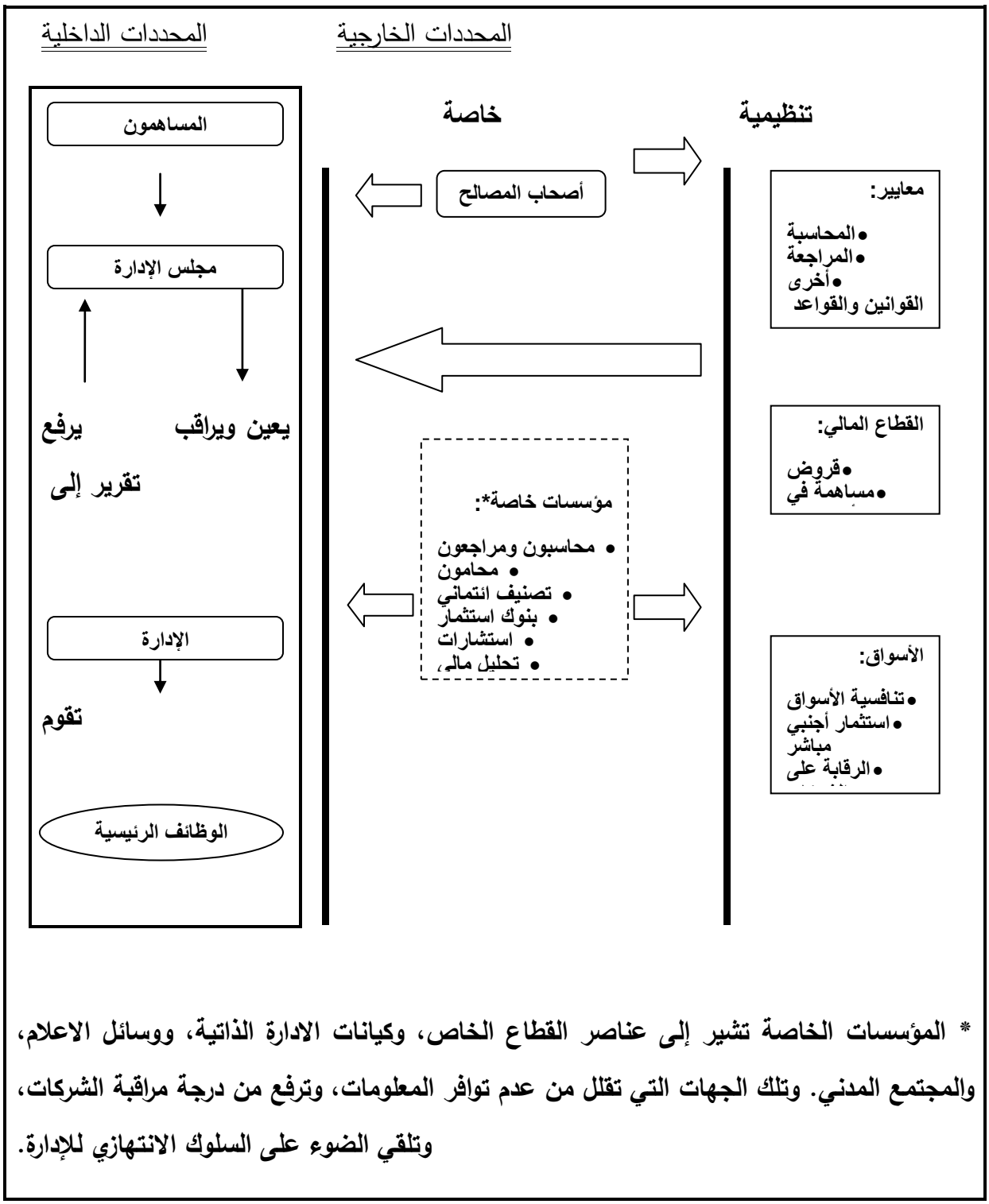

*** المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الادارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.**

المصدر : Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. P 122, Fig. 6.1. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank.

و تؤدي الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، و تعميق دور سوق المال، و زيادة قدرته على تعبئة المدخرات و رفع معدلات الاستثمار، و الحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. و من ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص و دعم قدراته التنافسية، و تساعد المشروعات في الحصول على التمويل و توليد الأرباح، و أخيرا خلق فرص عمل.[1]

المطلب الرابع: معايير الحكامة الجيدة و أبعادها

أولا: معايير الحكامة الجيدة

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم و تحليله و وضع معايير محددة لتطبيقه. و من هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و بنك التسويات الدولية **BIS** ممثلا في لجنة بازل، و مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

و في الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، و ذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير، و ذلك على النحو التالي:

- معايير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية:[2]

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في عام 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004 و تتمثل في:

[1] شفق عبد الحافظ و وسام عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص04.

[2] انظر في تفصيل ذلك:

- البنك الأهلي المصري، "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات": حوكمة الشركات. مرجع سبق ذكره، ص 11.

- فؤاد شاكر، "الحكم الجيد في المصارف و المؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام 2005"الشراكة بين العمل المصرفي و الاستثمار من اجل التنمية،"، منشورة في:

Egyptian Banking Institute, Corporate Governance in the Banking Sector Workshop, March 2006

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق و كفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، و أن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية المختلفة.

2- حفظ حقوق جميع المساهمين: و تشمل نقل ملكية الأسهم، و اختيار مجلس الإدارة، و الحصول على عائد في الأرباح و مراجعة القوائم المالية، و حق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

3- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: و تعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، و حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، و التصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، و كذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الإتجار في المعلومات الداخلية، و كذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: و تشمل احترام حقوقهم القانونية، و التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، و كذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، و حصولهم على المعلومات المطلوبة. و يقصد بأصحاب المصالح البنوك و العاملين و حملة السندات و الموردين و العملاء.

5- الإفصاح و الشفافية: و تتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة و دور مراقب الحسابات، و الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، و الإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين. و يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين و أصحاب المصالح في الوقت المناسب و دون تأخير.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: و تشمل هيكل مجلس الإدارة و واجباته القانونية، و كيفية اختيار أعضائه و مهامه الأساسية، و دوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

- **معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية(Basel Committee):**

وضعت لجنة بازل في عام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية و المالية، و هي تركز على النقاط التالية:[1]

1- قيم الشركة و مواثيق الشرف للتصرفات السليمة و غيرها من المعايير للتصرفات الجيدة و النظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

2- إستراتيجية للشركة معدة جيدا، و التي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي و مساهمة الأفراد في ذلك.

3- التوزيع السليم للمسؤوليات و مراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

4- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة و مدققي الحسابات و الإدارة العليا.

5- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي و الخارجي و إدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات (Checks and Balances) .

6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف و كبار المساهمين و الإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

7- الحوافز المالية و الإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، و أيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

8- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

[1] فؤاد شاكر، "الحكم الجيد في المصارف و المؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية"، مرجع سبق ذكره.

- **معايير مؤسسة التمويل الدولية:**

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات و قواعد و معايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، و ذلك على مستويات أربعة كالتالي:[1]

1- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

2- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

3- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.

4- القيادة.

ثانيا: أبعاد الحكامة الجيدة

لا يقتصر مدلول الحوكمة على جانب دون آخر، بل أن متطلبات الحوكمة تسعى لتحقيق تنمية شاملة بأبعادها المختلفة استجابة لمقتضيات العولمة والإقليمية، وتتمثل أبعاد الحوكمة في البعد السياسي المتعلق بالإدارة وكفاءتها ومدى فعاليتها، أما البعد الاقتصادي والاجتماعي فيعنى بالسياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وأخيرا البعد القانوني الذي يتجسد في مدى خضوع الهيئات الحاكمة لمبدأ المشروعية وكذا وضع دعائم فعالة لمواجهة التحديات والرهانات في ظل احترام مبادئ الحوكمة.

1- الرشادة السياسية: تعتبر الرشادة السياسية المؤشر الأساسي لتكريس الحوكمة باعتبارها تقوم على نمط وطبيعة الحكم السياسي وكيفية عمله وعلاقته بالمجتمع المدني[2]، ويشمل بالتالي أساليب اتخاذ القرارات السياسية الناجعة وتطبيقها من طرف سلطة ذات مشروعية تقوم على مبادئ ديمقراطية تراعى

[1] فؤاد شاكر، المرجع السابق.

[2] بن صايم بونوار،" الفساد السياسي والحكم الراشد: دراسة في الأطر المنهجية والنظرية"، مجلة العلوم القانونية والإدارية 15 العدد 5 ،كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007 ،ص16.

فيها الشفافية، المشاركة وحرية الرأي والمساواة...إلخ [1]، وبالتالي بناء مؤسسات أكثر عصرنة تحتكم لحكم القانون ورقابة المجتمع المدني، وتسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق الصالح العام وتجسيد السياسات العامة.

2- الرشادة الإدارية والتقنية: ويتعلق هذا البعد بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها في أداء وظائفها بكل شفافية واستقلالية، كما تأخذ بعين الاعتبار محاربة الفساد الإداري والقضاء على البيروقراطية ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين[2]، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري وعصرنته تحت ما يعرف بالإدارة الإلكترونية استجابة للتطورات العلمية وتقريب الإدارة من المواطن.

3- الرشادة الاقتصادية والاجتماعية: فأما الرشادة الاقتصادية فتتأتى بتحسين الأداء الاقتصادي وتفعيل السياسات التنموية لمواجهة مختلف الأزمات[3]، ولعل الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بأكبر اقتصاديات الدول أضحت تهدد كيانها السيادي، ولعل أحسن مثال أزمة الديون لبعض الدول الأوربية إن لم نقل غالبيتها خاصة إيطاليا واليونان. ما الرشادة الاجتماعية فتتحقق بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق معيار العدالة والمساواة بين المواطنين، وفتح المجال للمبادرة الخاصة لما لها من دور في ظل تغيير المعادلة الاقتصادية واعتماد فكرة الاقتصاد النيولبيرالي.

4- الرشادة القانونية: وتتجسد من خلال خضوع الهيئات الحاكمة لمبدأ المشروعية، ويعني ذلك مرجعية وسيادة القانون، وكذا ضرورة العمل على الحصانة التشريعية وفتح المجال لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في صنع القرار مع ضرورة التفاعل بين مختلف القوى السياسية للتجسيد الميداني لمعالم الحوكمة وتحقيق الاستقرار .[4]

---

[1] إمنصوران سهيلة، "الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي: دراسة اقتصادية تحليلية 13 حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2005، ص 112-113.

[2] إمنصوران سهيلة، مرجع نفسه،ص 113-114.

[3] جدو فؤاد، "المجموعات المحلية في الجزائر بين متطلبات الحكم الراشد والتجارب الأجنبية"، أعمال الملتقى الوطني حول الجماعات الإقليمية وحتميات الحكم الراشد الحقائق والأفاق، كلية الحقوق لجامعة بجاية بالتعاون مع المجلس الشعبي البلدي لبجاية، أيام 4-3-2 ديسمبر 2008 ،ص.ص. 01-12.

[4] خروفي بلال، "الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 ،ص.ص. 146-147.

من خلال ما سبق نقول أن هذه الأبعاد تؤثر وتتأثر ببعضها البعض في تجسيد الحوكمة ومقتضياتها، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالها عن نفوذ السياسيين، ولا يمكن للمؤسسات السياسية وحدها إرساء نظم فعالة من دون وجود إدارة حديثة تسعى إلى تحقيق السياسات العامة في المجالين: الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم التي فرضت نفسها في مجالات البحث التي تعنى بالتقدم والرقي، وأصبحت من أهم مواضيع البحث في القرن العشرين. ويعود زيادة الاهتمام بهذا المفهوم إلى إلحاح الدول النامية على تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة من أجل زيادة رفاهيتها واستغلالها الأمثل لثرواتها، وذلك بتطوير قطاعات الإنتاج. فمن هذا المنظور ارتأينا في هذا المبحث إلى سرد عملية النمو الاقتصادي في قالبها المفاهيمي عن طريق عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى قياسه، محدداته، أنواعه و أهم نظرياته.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و الفرق بينهما

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي، وهذا باختلاف المفكرين واختلاف القاعدة الفكرية التي تبنى عليها مثل هذه المفاهيم، غير أن مجمل هذه المفاهيم ارتبطت بالمؤشرات الاقتصادية القابلة للتغير كالناتج الداخلي الوطني وعدد السكان ومعدل التضخم ونصيب الفرد من النمو وفي هذا السياق نذكر بعض التعاريف التي جاءت حول النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يعني توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج (الناتج الإجمالي الوطني الكامن) خلال زمن معين و يحدث التوسع في الإنتاج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال، التقدم التكنولوجي.[1]

الزيادة في الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي و من ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد.[2]

هو الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسين في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج أو زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل.[3]

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه: "تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة، و ذلك مهما كان مصدر هذا التوفير(محليا أو خارجيا).[4]

أيضا جاء في تعريف آخر للنمو الاقتصادي بأنه: "عبارة عن ظاهرة كمية، و يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، و متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي" .[5]

و يعرفه جون ريفوار بأنه الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسن تدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج.[6]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي: هو حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج.[7]

و عليه فإن النمو الاقتصادي يتمثل في:[8]

[1] سالفادور دومينيك، يوجين دوليو، ترجمة علي أحمد علي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004، ص115.

[2] أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،2007، ص41.

[3] احمد خالد فرحان المشهدان و آخرون، "مبادئ الاقتصاد"، دار الأيام للنشر و التوزيع،عمان الأردن،2013، ص165.

[4] معروف هوشيار، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص347.

[5] Marc Nouchi, croissance-histoire Economique, Edition Hasan, France,1999, p44.

[6] Jean Rivoire, l'économie de marché que sais-je?, édition Dahleb, Alger,1994, p79.

[7] ولاس بيترسون، "الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي"، مؤسسة فرنكلين للطباعة و النشر، لبنان ، بيروت، 1968، ص315.

[8] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية–دراسات نظرية و تطبيقية"، كلية التجارة، الإسكندرية،2003، ص62.

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي. ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل ، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيا.

هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر منها:

تعرف التنمية بأنها: "عملية التغيير المقصود و الواعي للهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الدائمة في المجتمع المتخلف لبلوغ مستويات أعلى من حيث الكم و النوع، لإشباع الحاجيات الإنسانية لغالبية أفراد المجتمع".[1]

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، و إذا كان معدل النمو اكبر من معدل نمو السكان فان متوسط الدخل الحقيقي سيرتفع".[2]

أيضا تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، و التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".[3]

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها الانتقال النوعي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثلا عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.[4]

و على هذا الأساس يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات التي من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان.

و تحتوي التنمية الاقتصادية مجموعة من الخصائص أهمها:[5]

– الشمولية: فالتنمية تغيير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي و إنما أيضا الثقافي و السياسي و الاجتماعي و الأخلاقي.

– حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي في فترة طويلة من الزمن، و هذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي–"، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص265.

[2] كمال بكري، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، مصر، 1988، ص63.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص76.

[4] بناني فتيحة، "السياسة النقدية و النمو الاقتصادي–دراسة نظرية–"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، دفعة2008–2009، ص04.

[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، دار النشر و التوزيع، مصر، 2003،ص17–18.

– حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التحقيق من ظاهرة الفقر) فقد لوحظ في فترة الخمسينيات و الستينات من القرن الماضي أنه بالرغم من أن الكثير من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلا أن النصيب النسبي من الدخل للطبقة الفقيرة فيها كان في تناقص مستمر، و هذا يعني أنه بالرغم من حدوث نمو اقتصادي في هذه الدول إلا أن حالة الطبقة الضعيفة تزداد تدهورا، و لقد أثار هذا الأمر شكوك الاقتصاديين في مدى جدوى الجهود التي تبذلها هذه الدول في مجال النمو بالنسبة للطبقة العريضة من السكان و الذي أصبح شرطا من شروط التنمية أن يصاحب النمو الاقتصادي تحسين في توزيع الدخل للطبقة الضعيفة.

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

لم يفرق الاقتصاديون بين مفهومي "النمو الاقتصادي و التنمية" فقد استخدم البعض هذين المصطلحين إضافة إلى مصطلح "التغير طويل المدى" بمعنى واحد و علم أنها مترادفات.[1]

و استخدم مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الدلالة على أي منهما، فقد كان السائد حتى الستينات من القرن الماضي أن التنمية ليست سوى مرادفا للنمو الاقتصادي السريع، إلا أن التجارب التي مرت بها شعوب البلدان النامية، نيلها الاستقلال السياسي في الخمسينات و الستينات أبرزت عدم صحة ذلك المفهوم الذي يختزل التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادي، فقد حدد منظور التنمية من منظمات الأمم المتحدة نسبة نمو 6% كهدف يجب أن تسعى إليه الدول النامية من أجل تحقيق التنمية.[2]

أبسط تعريف يمكن أن يقدم للنمو الاقتصادي هو توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع و الخدمات التي يرغب فيها سكانها، و الذي ينطوي على عملية توسيع العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية كما ينطوي على تحسينها.[3]

[1] ساعو باية، "الإنعاش الاقتصادي في الجزائر–واقع و آفاق"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008\2009، ص39.

[2] منير الحمش، "الإصلاح الاقتصادي"، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا،2003، ص250.

[3] عبد الزهرة فيصل يونس، "مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر،2002، ص41.

أما التنمية الاقتصادية فتتميز بالتحولات التي تحدث على المدى البعيد في البناء الاقتصادي و الاجتماعي للدولة[1]، فجوهر التنمية الاقتصادية يكمن في التركيب الصحيح للعوامل الملائمة لنسب العوامل المتاحة في منطقة معينة.[2]

و بالمعنى الأدق فإن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية السياسية الاجتماعية و التنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة.

وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع، كما تعني الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي بكل أبعاده إلى حالة من التقدم الاقتصادي بمفهومه الشامل، و يقاس ذلك من خلال عدة مؤشرات منها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل المؤشرات الصحية و التعليمية..الخ.[3]

و يشير البعض إلى أن كلا المصطلحين (النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية) يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، و يميل البعض إلى استخدام النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، على حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما، إلا أن الرأي الأعم و الأصوب، والذي نتفق معه هو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين، و يمكن تحديد أوجه الاختلاف بينهما في أن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب من جوانب الحياة، أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة و تراكمية و دائمة عبر فترة من الزمن، فالنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء و التحول التدريجي أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم و النمو.

فهناك من يفرق بين مصطلحي النمو و التنمية على أساس معيار ارتفاع الدخل القومي، فاصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي، فعندما يزيد الإنتاج من السلع و الخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال فان ذلك يسمى بالنمو

[1] حسين إبراهيم عبيد، "دراسات في التنمية و التخطيط"، دار المعرفة الجامعية، مصر،1996، ص106.

[2] ضياء مجيد الموسوي، "الحداثة و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص99.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص473.

الاقتصادي، أما التنمية فتشكل أكثر من ذلك حيث أنها تتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل.

و هناك من يميز بين النمو و التنمية استنادا إلى معيار الطابع العام لإدارة الاقتصاد القومي، و وفقا لهذا المعيار يصف النمو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لآليات السوق العضوية بينما تصف التنمية حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لخطط متعددة من جانب الدولة، و استطرادا لذلك تتحدد اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة باعتبارها موضوعا للنمو بينما تتحدد اقتصاديات البلدان النامية باعتبارها محلا للتنمية.[1]

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي و طرق قياسه

أولا: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو و هي:[2]

أ\ النمو الطبيعي: و هو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الآلي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة و تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض و فيها طلب.

ب\ النمو العابر أو غير المستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية و إنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته و يمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة و مواتية في التجارة الخارجية.و هو يحصل في إطار بنى اجتماعية و ثقافية جامد لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من أثار المضاعف و المعجل يؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

ج\ النمو المخطط: و هو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع و متطلباته غير أن قوته و فعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين و بواقعية الخطط المرسومة و فاعلية التنفيذ

[1] ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 2009،ص08.

و المتابعة و تفاعل المواطنين مع تلك الخطط و هو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد و بالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

ثانيا: قياس النمو الاقتصادي

إن التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، يقاس عادة بما يعرف بالناتج الوطني الخام الحقيقي و ليس الاسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار، و يمكن عرض مقاييس النمو الاقتصادي كالآتي :[1]

أ- **المعدلات النقدية للنمو** : و هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، و كذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضا بالعملات النقدية، و رغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، أو إلى اختلاف الأنظمة و الأساليب المحاسبية المعتمدة دوليا، إلا أنه لا يزال أفضل و أسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات تبعا لتجنب الملاحظات السابقة.

و يضم هذا النوع من المقاييس ما يلي :

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية** : عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا و ذلك باستخدام العملات المحلية و يكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، و يتم استخدام معدل نمو الناتج الإجمالي و معدل نمو الدخل الوطني، و مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة** : أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج و الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار و ظهور التضخم الاقتصادي، و هذا ما يستلزم تعديل البيانات استثناء إلى الأرقام القياسية للأسعار.

[1] مازوزي عبد الهادي، "أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي"، دراسة قياسية لحالة بعض الدول العربية للفترة من: 1996-2015، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي فرع علوم اقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2017، ص 18-19.

- **معدلات النمو بالسعار الدولية :** لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، و بالتالي تقوم العملة المحلية و تحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا.

ب- <u>المعدلات العينية للنمو الاقتصادي</u> : مع الارتفاع الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل و النتائج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، أما في مجال الخدمات و نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، و من بينها عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من أطوال السكك الحديدية و نصيب الفرد من السلع الغذائية.

ت- <u>مقارنة القوة الشرائية</u> : تستخدم المتضمنات و الهيئات الدولية مقياس قسمة الناتج القومي بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم و التخلف استنادا لذلك المقياس، و من عيوب هذا المقياس أنه يربط بطريقة بين قوة الاقتصاد في حد ذاته و بين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت الذي تضرب فيه قيم معظم العملات في أسواق النقد الدولية، و قد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى (حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل مدة من عمليته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية بالعملات في البلدان الأخرى).

ثالثا: طرق قياس إجمالي الناتج المحلي

هناك العديد من الطرق الاقتصادية لحساب النمو الاقتصادي ممثلا في إجمالي الناتج المحلي و من بين هذه الطرق:[1]

[1] مازوزي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 19-20.

أ- **طريقة القيمة المضافة:** من المعلوم أن الناتج الداخلي الخام يمثل قيمة السلعة النهائية، لكن في نفس الوقت هذه السلع النهائية قد تكون أيضا مدخلات لعمليات إنتاج أخرى، و بالتالي إذا احتسبت مرة أخرى وقعنا في مشكل الازدواجية، و تعبر القيمة المضافة عن قيمة الإنتاج النهائي للسلع و الخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطية، و عليه يمكن حساب القيمة المضافة بالطريقة الآتية:

القيمة المضافة الكلية = مجموع قيم الإنتاج – مجموع الاستهلاكات الوسيطية (مستلزمات الإنتاج)

و بالتالي يكون الناتج الداخلي الخام (**GDP**) يمثل مجموع القيم المضافة في كل قطاع خلال سنة معينة مضافا إليه الضرائب على القيمة المضافة و الرسوم الجمركية و عليه يكتب بالشكل التالي:

الناتج الداخلي الخام = القيمة المضافة الكلية + ضرائب على القيمة المضافة + رسوم جمركية

ب- طريقة الدخل: في هذه الطريقة يجب جمع كل العوائد الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي، هذا الأخير يكون في شكله النهائي عند مزج عوامل الإنتاج المختلفة التي تشترك سوية لظهور السلع و الخدمات بشكلها النهائي و تشمل:

- **الأجور(W):** وهي المرتبات و المعاشات و كذلك دخول الأعمال الحرة كالأطباء و المحامين مضافا إليها المكافئات و العمولات و تحسب قبل خصم الضرائب و الاقتطاعات الأخرى، و لا يتم حساب المدفوعات التحويلية.

- **الريع(R):** و يشمل ريع الأرض و الثروات الموجودة فيها، و يتم حساب المستعمل للاستهلاك الشخصي أيضا إضافة إلى ربح إيجار العقارات و المنازل و يتضمن الأجزاء الشخصية منها.

- **الفائدة (I):** و هو ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، و تشمل أيضا المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال إلى أصحاب رأس المال و يستثنى من ذلك الفوائد على سندات الخزينة و الإيجار.

- **الأرباح(P):** و تشمل الأرباح على دخل المالكين و أرباح الشركات و المؤسسات التجارية و يتم ذلك قبل خصم الضرائب و كذا الجزء المعاد للاستثمار.

و بذلك يكون الناتج الداخلي الخام يساوي إلى مجموع عوائد عوامل الإنتاج السالفة الذكر

الناتج الداخلي الخام = الأجور(W) + الريوع(R) + الفائدة(I) + الأرباح(P)

ج- <u>طريقة الإنفاق</u>: يحسب الناتج الداخلي الخام بجمع المبالغ المنفقة على السلع و الخدمات من قبل القطاعين العام و الخاص إضافة إلى ما ينفق على السلع الإنتاجية و المجودات الثابتة كبناء الطرق و الجسور ثم إضافة الفائض أو العجز في الميزان التجاري و يقسم الإنفاق كالأتي:

- **الإنفاق العائلي:** أو الاستهلاك الشخصي و هو مجموع الإنفاق على السلع المعمرة و غير المعمرة و يرمز له بالرمز (C).

- **الإنفاق الاستثماري:** و يشمل الإنفاق على بناء المصانع التغير في حجم المخزون و الإنفاق على التجهيزات و المعدات و الأدوات و يرمز له بالرمز (I).

- **الإنفاق الحكومي:** و هو إنفاق الدولة على السلع و الخدمات، و يشمل الإنفاق الجاري الحكومي(أجور،رواتب) الإنفاق الاستهلاكي الإنفاق على الأصول الثابتة(بناء أو شراء المباني و التجهيزات)،(مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات)، و يرمز له بالرمز (G).

- **صافي الصادرات:** و يطلق عليه أيضا رصيد الميزان التجاري و يساوي الفرق بين الصادرات و الواردات(X-M).

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، و تطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت جلال العقود الأخيرة، و من أهم هذه النظريات ما يلي:

1\ نظرية النمو الكلاسيكية

إن من أهم الاقتصاديين الكلاسيك آدم سميث **(Adam Smith)** ديفيد ريكاردو **David) (Ricardo**، روبرت مالتس **(Robert Malthus)** و جون ستيوارت ميل **(John Stuart Mill)**، و استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها:الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط.[1]

[1] حربي موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي مفاهيم و تجارب"، دار البداية، الأردن، الطبعة الأولى، 2014،ص117.

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك، لكن هناك أراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، فقد حاولوا اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، و العملية التي تمكن من تحقيق النمو، و من أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي:[1]

– سياسة الحرية الاقتصادية: يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية، و أهمية أن تكون الأسواق حرة بسيادة المنافسة الكاملة و البعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

– التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم: فهم يرون أن التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي.

– الربح هو الحافز على الاستثمار: فكلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثمار.

– ميل الأرباح للتراجع: معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة و إنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

– حالة السكون: يعتقد الكلاسيك حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية الرأسمالي.

الانتقادات الموجهة للنظرية: وجهت للنظرية عدة انتقادات أهمها:[2]

– الأرباح مصدر للادخار: أشارت التجربة إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار و منها ادخار الطبقة الوسطى و الحكومة و القطاع العام.

– الادخارات توجه كلها للاستثمارات: قال شومبيتر(**Schumpeter**) أن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

– إهمال النظرية للقطاع العام: فشلت النظرية في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي و خاصة في البلدان النامية.

– أهمية محدودة للتكنولوجيا: فشلت النظرية في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم و التكنولوجيا على النمو الاقتصادي السريع للبلدان المتقدمة.

– تصورات خاطئة على الأجور و الأرباح: أظهرت التجربة العلمية للنمو أن هناك زيادة مستمرة في الأجور دون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

[1] سهيلة فريد النباتي، "التنمية الاقتصادية"، دار الراية، الطبعة الأولى، الأردن،2015،ص16.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق ص119.

2\ النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، و بمساهمات أبرز اقتصادييها: **ألفريد مارشال (Alfred Marshall)**، هذه النظرية قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي، دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، و لعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:[1]

– إن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة و متوافقة، ذات تأثير ايجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور و أرباح.

– إن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل،الأرض،الموارد الطبيعية،رأسمال التنظيم،التكنولوجيا).

– بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية و حجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

– فيما يخص رأس المال، اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي و الزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، و يزيد الإنتاج، و يتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار و النمو شكلا آليا ميكانيكيا.

– أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، و هو قادر دائما على التجديد و الابتكار.

– إن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيا، و قد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من كل نمو في شكل تدريجي متسق متداخل، و بتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

– إن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل و حرية التجارة.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية و التخطيط الاقتصادي"، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث ص34–35.

الانتقادات الموجهة للنظرية: و من أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية نذكر:[1]

– التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو، متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية، كالنواحي الاجتماعية ،الثقافية و السياسية.

– القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

– الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

– افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي و الحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينات من القرن العشرين.

3\ نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي

تقوم نظرية جوزيف شومبيتر**(Joseph Schumpeter)** في النمو الاقتصادي على أساس أن المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه و بين الآخرين، و لذا فن النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار و التجديد، و من خصائص هذه النظرية ما يلي:[2]

– **الابتكارات:** وفقا لشومبيتر تتمثل في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات جديدة و تشمل العديد من العناصر مثل: إدخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج، و إقامة منظمة جديدة لأي صناعة.

– **دور المبتكر:** خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم، فهو قادر على تقديم شيء جديد تماما.

– **دور الأرباح:** و وفقا لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي، تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج، و من ثم لا توجد أرباح.

– **العملية الدائرية:** طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدي إلى الدخول النقدية و الأسعار التي تساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل .

[1] أحمد عارف العساف و آخرون، "التخطيط و التنمية الاقتصادية"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن،2011، ص74.

[2] سهيلة فريد النباتي مرجع سابق ص17.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: تعرضت النظرية إلى مجموعة من الانتقادات أهمها:[1]

– إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء و المختصين.

– افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، و لكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم و السندات.

– عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل عملية النمو؛ كالزيادة السكانية، و تناقص الغلة، و غيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.

4\ نموذج سولو–سوان

جاء هذا النموذج بناءا على أبحاث كل من الاقتصادي روبرت سولو **(Robert Solow)** في كتابه"مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956، و الاقتصادي تريفور سوان **(Trevor Swan)** في كتابه"النمو الاقتصادي و تراكم رأس المال" سنة1956، و ذلك بمحاولة كل منهما تفسير الظواهر التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم، و يقوم النموذج على جملة من الفرضيات و توصل إلى مجموعة من النتائج كالتالي:[2]

– الاقتصاد مغلق و بالتالي فالدخل يساوي الناتج و الاستثمار يساوي الادخار.

– الاقتصاد مكون من قطاعين: قطاع العائلات و قطاع المؤسسات، و تسوده المنافسة الكاملة.

– ثبات معدل نمو السكان و اعتبار معدل الادخار ثابت.

– الادخار و تكنولوجيا الإنتاج متغيران خارجيان.

وجد سولو–سوان أن معظم النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن العشرين يعود إلى التقدم التقني. و التبرير أن العائد على رأس المال متناقص بسبب زيادة نسبة المخزون الرأسمالي إلى الناتج، حتى يصل إلى مستوى توازني لا يمكن زيادة نسبة رأس المال إلى الإنتاج بعدها.

[1] حربي موسى عريقات، مرجع سابق ص123–124.

[2] بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي"، مذكرة ماجيستير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2010، ص99.

من جهة أخرى لا يمكن أن تستمر زيادة إنتاجية العامل، التي تعتمد على زيادة حصة العامل من رأس المال في الأجل الطويل بل ستزداد الإنتاجية بشكل مؤقت و تعود إلى الاستقرار، و بالتالي الاستثمار و العمالة ليسا العاملين المؤثرين في النمو طويل الأجل.

5\ نظرية النمو الكينزية

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ظهرت أفكار جون مايناردكينز **(John Maynard Keynes)** الذي اهتم أساسا بتحليلي الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، و قد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي، و ركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية:العمل، سعر الفائدة، عرض النقود و معدل الاستثمار.[1]

يفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، و قد اعتبر الادخار و من ثم الاستهلاك دالة في الدخل، بينما اعتبر النيوكلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا و في الدخل ثانيا. فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم العمالة في الاقتصاد الوطني، و عند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل و مستوى التشغيل،و يتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة، و تعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، و تسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار و الدخل بالمضاعف الكينزي، و لقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة، و التي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، و ترتكز هذه الأسس و القواعد في النقاط التالية:[2]

– كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي، من خلال الاهتمام بتكاليف و أرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

– يرى كينز أن مستولى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) و الدخل، و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية.

[1] وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(3) 2014، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص27.

– يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليست بسبب العرض من السلع و الخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال.

– حسب كينز الادخار و من ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا، و في مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فانه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

– لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

6\ نموذج هارود–دومار Harrod-domar

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكينزيين الجدد، و يعتبر الادخار و رأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، و وفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت، أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق و الجسور) و ذلك من خلال المحافظة على مستوى الناتج الوطني، و من أجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي(من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي) لابد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك، و تمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال.

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي و أسهلها تطبيقا، و ينطلق من مجموعة من الفرضيات:[1]

– يفترض أن الاقتصاد مغلق.

– وجود مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة.

– وجود نظام اقتصادي بأحكام و قرارات آلية و فورية.

– جميع مفاهيم الدخل و الادخار و الاستثمار ثابتة.

– يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.

– يفترض أن علاقة الادخار و الميل الحدي لرأس المال ثابتة.

[1] المرجع نفسه، ص28.

– المستوى العام للأسعار ثابت.

7\ نظرية النمو الجديدة(الداخلية)

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة و البلدان النامية منها: نموذج بول رومر **(Paul Romer)** و روبيرت لوكاس **(Robert Lucas)**سنة 1986 التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة و التقدم التقني، أما غريك مانكي، ديفيد رومار و ديفيد ويل 1992 فقد استندت أبحاثهم على الصناعة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية و إحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات و الاختراعات و الابتكارات، و في نفس الوقت فان مثل هذه الدالة لا تفتح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مهمته الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، و بالتالي تنفرد النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزئين هما: رأس المال المادي، و رأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، و ذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية و الصحية و الخدمات الأساسية، و كل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.[1]

حسب هذه النظرية فان هناك عدة مصادر للنمو، و أنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، يمكن إبرازها فيما يلي:[2]

– إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، كما أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي، كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر، و بافتراض أن استثمارات القطاع العام و الخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية، و الوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، "دراسة في معدلات النمو للازمة لصالح الفقراء(العراق دراسة تطبيقية)"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد26، المجلد السابع،2010، ص33.

[2] وعيل ميلود، مرجع سابق، ص31.

– نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم و تباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

– إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي

إن المهتم و المتتبع لتطور الأفكار الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي يدرك مدى الاهتمام الكبير الذي حظي به هذا المفهوم و مختلف الجوانب المرتبطة به من قبل العديد من المفكرين الاقتصاديين و الاجتماعيين و حتى رجال السياسة بالإضافة إلى المنظمات و الهيئات الحكومية و غبر الحكومية فالنمو الاقتصادي يعتبر هدف يسعى إلى تحقيقه كل اقتصاد سواء كان ناميا أو متقدما. و حسب الاقتصاديون فإن هناك العديد من العوامل التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي نتطرق في دراستنا هذه إلى بعضها فيما يلي :[1]

أ\ العمل: يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في العملية الإنتاجية و ذلك من ناحيتين الأولى تتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة و بالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد و الثانية في الحجم الساعي للعمل إذ كلما زاد حجم العمالة النشطة و من ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة الإنتاج.

ب\ رأس المال: بشقيه العيني و البشري حيث أن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية و نوعية عنصر رأس المال (آلات،معدات،استثمارات جديدة في الأرض،موارد بشرية) و بالتالي فهو يعد عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي.

ج\ التقدم التكنولوجي: يلعب هذا العامل دورا هاما و رئيسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج و تحسين أداء المعدات و الآلات و تحسين نظم الإدارة و التنظيم و زيادة الكفاءة في التخطيط و إدخال

[1] هند سعدي، "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية"، دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980–2014، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر 2017،ص60.

التحسينات في أنظمة التدريب و التأهيل و إدخال المزيد من الكفاءة في أنظمة النقل و المواصلات و كلما زاد مستوى التقدم الفني و التكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.

ث\ الحكم الراشد: من أهم أسرار مستويات التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتى السياسية في الدول المتقدمة نجد الظروف السياسية الدافعة إلى الاستقرار و الحكامة الجيدة و بالإضافة إلى هذا هناك اهتمام كبير على المستوى الرسمي و الشعبي و الرأي العام المحلي و الدولي و وسائل الإعلام و البحوث و الندوات المختلفة و على وجه الخصوص المنظمات الدولية بموضوع الحكم الراشد و الفساد فالأمم المتحدة أشارت في العديد من تقاريرها السنوية حول التنمية إلى إشكالية إرساء الحكم الراشد و القضاء على الفساد في مختلف دول العالم و خاصة النامية منها لأنه يقوض جهود التنمية كما أن هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى الأثر المباشر و المعنوي بين مستويات الحكامة الجيدة و النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل

تعمل الحكامة الجيدة من خلال إيجاد الدوافع الأساسية إلى تحقيق الاطمئنان في الاقتصاد مؤدية بذلك إلى تحقيق الكفاءة وصولاً لزيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفعها.

كما تعتبر الحكامة الجيدة من أكثر المفاهيم الاجتماعية والسياسية تداولا، وإن اختلفت الزوايا التي يجرى الدخول منها عند مقاربة هذا المفهوم. وقد ارتبطت بعمليات تقويم ممارسة السلطات في الدول، من حيث إدارة شؤون المجتمعات باتجاه تطويرها وتنميتها وتقدمها .كما وأنها تقوم على مجموعة من المقومات والمرتكزات كما تمت الإشارة إليه لا سيما ما تعلق منها بالأبعاد والخصائص، إضافة للإشارة إلى أهم متغير في البحث فواعل الحكامة الجيدة: الدولة ، المجتمع المدني، القطاع الخاص . أما النمو الاقتصادي فهو العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم والذي يشتمل هو الآخر على مجموعة من المبادئ والمرتكزات، مع وجود مجموعة من النظريات التي تؤطر هذه العملية ويختلف باختلاف المذاهب والرؤى و كذا الحقبة الزمنية التي ظهر فيها.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض أبرز المفاهيم المتعلقة بالحكامة الجيدة، ثم تطرقنا بعد ذلك إلى ماهية النمو الاقتصادي النظريات المفسرة له ومحدداته.

ولمعرفة العلاقة بين الحكامة الجيدة و النمو الاقتصادي لمجتمع الدراسة سنقوم في الفصل الموالي باستخدام أساليب القياس الاقتصادي و أدوات إحصائية حديثة لقياس أثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي لبعض البلدان الإفريقية محل الدراسة.

الفصل الثاني:

تقدير أثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل

لم يتمكن علماء الاقتصاد من إيجاد الأسباب المباشرة في تفسير البواقي الموجودة في النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي فقد عزيت إلى العوامل الأساسية من يد عاملة و رأس مال ثم عزيت فيما بعد إلى عامل التطور التكنولوجي وغيرها من العوامل التي جرى البحث فيها خلال سنوات طويلة.

ومن بين الفرضيات التي طرحها بعض الاقتصاديين أن هذه البواقي ترجع في الأساس إلى دور مؤسسات الحكم الراشد و الحوكمة ، وخاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد و الإشراف على صياغة السياسات المالية و الاقتصادية و تنفيذها، و من هنا برزت أهمية دور مؤسسات الحكم الراشد في تأمين بيئة قانونية و إدارية سليمة لتفعيل عمليات الادخار و الاستثمار و من ثم دعم النمو الاقتصادي بما يدعم كفاءة تشغيل السوق وفقا لمعايير الحكم الراشد.

وبعد الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي و الحكامة الجيدة في الفصل الأول، نأتي في هذه المرحلة لترجمة العلاقة إلى صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، حيث بدأنا بتقديم الطريقة و الأدوات المستخدمة في إعداد الدراسة موضحين في ذلك المجتمع المدروس و النموذج المستخدم إضافة إلى البرامج الإحصائية المستخدمة في دراسة المعطيات.

ثم تطرقنا بعد ذلك إلى تقديم الطريقة المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بنماذج بانل وطرق تقديرها، دراسة الإستقرارية ثم علاقة التكامل المشترك، إضافة إلى تحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و مؤشرات الحكامة الجيدة حتى نتمكن من تقدير نهائي للنموذج الملائم و بالتالي إعطاء التفاسير.

و في الأخير قمنا بعرض النتائج المتوصل إليه و تحليلها، مناقشتها و مقارنتها بالفرضيات المطروحة أول الدراسة.

و لهذا الغرض قسمنا هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة

سعيا وراء الإجابة على الإشكالية المطروحة أول الدراسة وما تتطلبه هذه الدراسة من معلومات سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة ومن ثم نبين مصادر بياناتها و بذالك يتسنى لنا إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة و على ضوئها يتم استنتاج النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

يعتبر المجتمع المدروس الركيزة الأساسية لانجاز الدراسات التطبيقية، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة على هذه الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة يتمثل في مجموعة الدول المنتمية للقارة الإفريقية البالغ عدد دولها أربعة و خمسون (54) دولة.

و يتكون المجتمع المدروس من سبعة و أربعون (47) دولة إفريقية المتوفر بياناتها و هي: الجزائر- المغرب- تونس- مصر- إثيوبيا- غابون- غانا- غينيا- غينيا بيساو- غامبيا- كينيا- لوسوتو- ليبيريا- مدغشقر- مالاوي- مالي- موريتانيا- موريتوس- موزنبيق- ناميبيا- نيجر- نيجيريا- رواندا- سينيغال- سيشل- سييراليون- جنوب إفريقيا- السودان- تنزانيا- توغو- أوغندا- زامبيا- زيمبابوي- أنغولا- بنين- بوتسوانا- بوركينيفاسو- بورندي- الكاميرون- جمهورية إفريقيا الوسطى- تشاد- جزر القمر- جمهورية كونغو الديمقراطية- جمهورية كونغو- ساحل العاج- غينيا الاستوائية.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة كما يلي:

أ\ المتغير التابع(الداخلي): هو المتغير المفسر الذي يوضح النمو الاقتصادي و المتمثل في معدل الناتج المحلي الإجمالي، و الذي نرمز له بالرمز GDP .

ب\ المتغيرات المستقلة(الخارجية): و هي المتغيرات الخارجية ممثلة في مؤشرات الحكامة الجيدة و هي كالتالي:

1- التصويت والمسؤولية Voice and Accountability (VA): يركز على مدى أو نطاق المساحة التي يستطيع فيها مواطن البلد من المشاركة في الحكومة، مثل حرية التعبير و حرية تكوين الاتحادات و الجمعيات وحرية الصحافة والإعلام.

2- الاستقرار السياسي و غياب العنف Political Stability and Absence of Violence (PV): يقيس إمكانية الحكومات في مواجهة عدم الاستقرار بوسائل غير دستورية أو عنيفة، ويتضمن سياسات الحث على العنف والإرهاب أو عكس ذلك.

3- فعالية الحوكمة Government Effectiveness (GE): يركز على نوعية الخدمات العامة المقدمة ونوعية الخدمات المدنية ودرجتها.

4- النوعية التنظيمية Regulatory Quality (RQ): يقيس قدرة الحكومة على إيجاد السياسات الصحيحة في مجال الخطط والتنفيذ والأدوات المناسبة للتنفيذ وبالشكل الذي يسمح للقطاع الخاص بالنمو والتطور.

5- القاعدة القانونية Rule of Law (RL) : يقيس مدى ثقة المؤسسات والشركات بقدرة الحكومة بقواعد المجتمع القانونية، وإمكانية التنفيذ خاصة ما يتعلق بحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم وتعاملها مع الجرائم وأعمال العنف.

6- السيطرة على الفساد Control of Corruption (CC): يقيس هذا المؤشر مدى قدرة العاملين في القطاع العام على ممارسة أو الحصول على أموال خاصة ويتضمن ذلك الأرباح القليلة أو الضخمة.

الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات

قمنا بجمع المعطيات المستوجبة للدراسة عن طريق مصدرين هامين:

أولا: مصادر أولية تمثلت موقعي البنك الدولي، المكتبة و مواقع على النت .

ثانيا: مصادر ثانوية لغرض التدقيق و لبعض المعطيات استخدمنا المقالات و المنشورات العلمية التي لها صلة بموضوع البحث.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

لغرض الخوض في العمل التطبيقي المتمثل في تحليل نتائج الدراسة نتبع الخطوات الآتية:

الفرع الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل

تعتمد أغلبية الدراسات التطبيقية على أدوات الاقتصاد من أجل اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع، وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذا الفرع تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي المتبع في التحليل والتي تشتمل على نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(بيانات البانل) المستخدمة في تقديرها، بحيث يتم استعمال هذه النماذج أو ما يعرف أيضا بمعطيات السلة (Panel Data) عند تقارب الآثار والمميزات الفردية بين مجموعة الدراسة، كما يمكن أن نجدها في النماذج الخاصة بالاقتصاد الكلي ودراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

1- نماذج البانل

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة ز منية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلا ل فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل ب "المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن "[1].

كما تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات

[1] Dielman, 1989, « Pooled Cross-Sectional and time series data analysis », Texas Christian University, USA, P 02.

المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة.[1]

يقصد أيضا ببيانات بانل المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر ...) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد.[2]

والجدير بالذكر، بأن هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى بالبيانات المدمجة والتي تشتمل على عداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بيانات " Longitudinal Data " عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل (Data Panel) .[3]

2- أهمية نماذج البانل

اكتسبت نماذج Panel في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا في الدراسات الاقتصادية ذلك أنها تأخذ بعين الاعتبار و أثر تغير الزمن واثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء. ويقصد ببيانات Panelالمشاهدات المقطعية مثل الدول أو الأسر أو السلع...، المرصودة خلال فترة زمنية معينة أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية ويتفوق تحليل Panel على تحليل البيانات الزمنية بمفرده أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الايجابيات والتي لخصها(2003) **Hsiao** و **Klevmarken** (1989) فيما يلي:[4]

* التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يؤدي إلى نتائج متحيزة.

* تتضمن بيانات Panel محتوى معلوماتي أكثر من البيانات المقطعية أو الزمنية وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون اقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز بيانات Panel بعدد اكبر من درجات الحرية وبكفاءة أفضل.

[1] زكريا يحي الجمال، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد(21)، ص 272.

[2] Frees. A, Kim, « Longitudinal and Panel Data », University of Wisconsin, Madison,2017, p.02.

[3] Free. A and Kim, 2007, « Longitudinal and Panel Data », University of Wisconsin, Madison, p 02.

[4] See :
Cheng Hsiao , Analysis Of Panel Data, Cambridge University Press, Cambridge, 2003 , Pp 01-08. N. Anders Klevmarken , Panel Studies: What Can We Learn From Them? Introduction , European Economic Review , Vol 33 (1989) 523-52.

* تسهم بيانات Panel في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة variables omitted الناتجة عن خصائص المفردات الغير مشاهدة والتي تقود إلى تقديرات متحيزة estimates baisedفي الانحدارات المفردة.

* توفر نماذج Panel إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية كما أنها تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل البطالة والفقر.

* تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ heterogeneity unobservedالخاص بمفردات العينة سواء مقطعية أو زمنية.

3- النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل كما قدمها w.Green (1993) و من هنا تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model(PRM))، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model(FEM)) و نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM)). ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية و عليه فان نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = B_{0(i)+} \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1,2\ldots\ldots, N \quad t = 1,2\ldots\ldots T \ldots (1)$$

أ\ نموذج الانحدار التجميعي:[1]

يعتبر هذا النموذج من ابسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات B_i $B_{0(i)}$ ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن). بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي و يكتب بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = B_{0+} \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1,2\ldots\ldots, N \quad t = 1,2\ldots\ldots T \ldots (2)$$

[1] زكريا يحيى الجمال، مرجع سبق ذكره، ص 05-09.

حيث أن $E_{(\varepsilon_{it})} = 0$ و $var_{(\varepsilon_{it})} = \sigma_{\varepsilon}^2$ ، و تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2).

ب\ نموذج التأثيرات الثابتة:[1]

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية و عليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = B_{0(i)+} \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1,2\ldots\ldots, N \quad t = 1,2\ldots\ldots T \ldots (3)$$

حيث أن: $E_{(\varepsilon_{it})} = 0$ و $var_{(\varepsilon_{it})} = \sigma_{\varepsilon}^2$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير من خلال الزمن و إنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3) و السماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية. عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج .

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Dummy Variables Model Least Squares) ، و بعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل الآتي:

$$\boldsymbol{Y_{it} = a_1 + \sum_{i=1}^{k} a_d D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2\ldots\ldots,N \quad t=1,2\ldots\ldots,T \quad (4)}$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 لصبح النموذج كما يلي:

[1] مجدي الشريجي، "أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013 ص 16.

$$\boldsymbol{Y_{it} = \sum_{d=1}^{N} a_d D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}} \qquad \boldsymbol{i=1,2\ldots,N \quad t=1,2\ldots,T} \quad (5)$$

ج\ نموذج التأثيرات العشوائية:[1]

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر و تباين مساوي σ_ε^2 و لكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة و غير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية و ليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة المشاهدات المقطعية في فترة ومنية محددة.

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في احد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات العشوائية سوف بعامل معامل القطع $0(it)$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$\mathrm{B_{0(i)}} = \mu + \mathrm{V_i} \qquad i = 1,2\ldots,N \quad (6)$$

و بتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية و بالشكل التالي:

$$Y_{it} = \mu + V_i + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad ,i=1,2\ldots,N \quad t=1,2\ldots,T \quad (7)$$

حيث أن $\mathrm{V_i}$ يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i، يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما ε_{it} و V_i يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن: $\mathrm{E_{(\varepsilon_{it})}} = 0$ و $var_{(\varepsilon_{it})} = \sigma_\varepsilon^2$.

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{it} = V_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: $E_{(w_{it})} = 0$

$$Var_{(w_{it})} = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

[1] عابد بن عابد العبدلي، "محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلة 12، العدد 01، 2010، ص 19.

تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفأة و لها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} و W_{is} لا يساوي الصفر أي: $Cov_{(W_{is};W_{it})} = \sigma_v^2 \neq 0 \ . t \neq s$

و عليه لتقدير معلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

الفرع الثاني: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة

هناك العديد من طرق تقدير معلمات نماذج بانل حيث أن لكل نموذج طريقته الخاصة به، وستقتصر هذه الدراسة على بعضها:

1- طريقة المربعات الصغرى العاديOLS: عرفها **J Honson** بأنها "أسلوب لتقدير بعض المعالم غير المعروفة حيث أن المقدر هو القيمة العددية الناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة من بيانات العينة المعنية بالدراسة"[1]، وتهدف هذه الطريقة إلى إيجاد خط مستقيم يقترب من جميع النقاط، حيث يكون مجموع انحرافات القيم المقدرة عن القيم الحقيقية أدنى ما يمكن.

تتميز معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بالخصائص التالية:

خاصية عدم التحيز: يعني أن الفرق بين المقدرة و وسط توزيعها يساوي الصفر .

أفضل مقدر خطي غير متحيزBlue: حسب Markov Gausse إن "من بين المقدرات الخطية و غير المتحيزة تكون مقدرتا المربعات الصغرى العادية لأن لهما تباين أقل ما يمكن مقارنة مع بقية المقدرات الأخرى ".[2]

خاصية الاتساق: يكون المقدر متسقا إذا اقتربت قيمته من المعلمة الحقيقية مع اقتراب حجم العينة من ما لا نهاية .

لتطبيق هذه الطريقة OLS يتوجب الامتثال للفرضيات التالية:

- العلاقة الخطية بين المتغير التابع و المستقل والعشوائي .
- متوسط قيم المتغير العشوائي مساو للصفر.
- تباين الخطأ العشوائي يكون ثابتا.
- قيم المتغير العشوائي مستقلة عن بعضها البعض، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

[1] تومي صالح، "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول ص 33.

[2] دومينيك سلفاتور، مرجع سبق ذكره، ص 143.

– قيمة المتغير العشوائي مستقلة عن قيم المتغير المستقل.

– استقلالية المتغيرات المفسرة، ذلك لمعرفة اثر كل متغير على حداً.

2– **طريقة المربعات المعممة GLS**: هي طريقة تعطي مقدرات أكثر دقة وأقل تحيز، فهي تقضي على مشكل أخطاء القياس وارتباط المتغيرات المستقلة بعامل الخطأ، وتعتمد على اختبار **Sargan Hansan** الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء واختلاف التباين و الذي على أساسه يتم قبول النموذج أو رفضه.

3– طريقة التكامل المشترك: يسمح تحليل التكامل المشترك بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات . تكون السلسلتان X و Y في تكامل متزامن إذا تحقق الشرطان التاليان:[1]

– للسلسلتين اتجاه عشوائي عام من نفس رتبة التكامل $I_{(d)}$

– إذا نتج عن التوليفة الخطية للسلسلتين سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة السلسلتين

الفرع الثالث: اختبارات تحليل الدراسة

لتحليل دراساتنا هذه نتبع الخطوات التالية:

1– اختبارات تحديد النموذج الملائم

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل يستخدم ما تسمى باختبارات التحديد ، كما ذكرنا سابقا. يوجود ثلاثة نماذج رئيسية من النماذج الطولية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الأتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات دراسة ما؟

لغرض الإجابة عن مثل هكذا تساؤل نقوم بالاختبارات التالية:

1–1 اختبار F المقيد: من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار F أولا للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة.

[1] عز الدين تمار، ، "دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي"، حالة بعض الدول العربية خلال الفترة 1999 -2013 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، الجزائر،، سنة 2015/2014، ص 27.

2-1 اختبار مضاعف لاغرانج: هذا الاختبار اقترحه **Breusch** و **Pagan** (1980) وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، كما يعتمد هذا الاختبار على مضاعف **lagrange** المتعلق بالأخطاء $\hat{\mu}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى وتعطى عبارته بالعلاقة التالية[1]:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_{t=1}^{n}(\sum_{t=1}^{T}\hat{\mu}_{it})^2}{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}\hat{\mu}_{it}^2} - 1\right)^2 \rightarrow x_1^2 \qquad (08)$$

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (درجة واحدة)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية " Mackinnon ماكينون" فإذا كانت (P value) أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

2-1 اختبار Hausman (1978): يستخدم في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة و العشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم جود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة و العشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، ويتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية K.[2]

يعطى اختبار Hausman بالعلاقة التالية:

$$W = (\hat{b}_{lsdv} - \beta_{GLS})\left[Var(\hat{b}_{lsdv}) - Var(\hat{\beta}_{GLS})\right]^{-1}(\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS}) \qquad (09)$$

حيث $(\hat{b}_{lsdv} - \beta_{GLS})$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية.

و $Var(\hat{b}_{ls}) - Var(\hat{\beta}_{GLS})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة و العشوائية.

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

[1] مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص09.

[2] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ،ص25.

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (K) ،نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية ماكينون فإذا كانت P) (value أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

2- اختبارات جذر الوحدة و علاقات التكامل المتزامن

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا في مجال الاقتصاد القياسي لاسيما دراسة الإستقرارية ودراسة علاقات التكامل المتزامن على بيانات بانل، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظرا لتضمنها محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معا، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.

2-1 اختبارات جذر الوحدة:

يعتبر اختبار جذر الوحدة اختبارا أساسيا لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية موضوع الدراسة وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبا لظاهر ة الانحدار الزائف ومن بين الأساليب المستعملة:[1]

2-1-1 اختبار Levin-Lin-Chu (LLC): طور هذا الاختبار سنة 2002 وينبثق من اختبار DF حيث يعتمد على فرضيتين:

H_0: بيانات بانل تحتوي على جذر وحدة.

H_1: بيانات بانل لا تحتوي على جذر وحدة.

2-1-2 اختبار Im,Pesaran,Shin(IPS): طور هذا الاختبار سنة 2003، وينطلق من نفس فرضيات LLC حيث أبقى على فرضية العدم كما هي بالمقابل تم تجزئة الفرضية البديلة إلى حالتين تسمح باختلاف جذر الانحدار الذاتي.

[1] عبد السلام عطية، "أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2014)"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح جامعة الجزائر 2016، ص 28-29.

2-1-3 اختبار Breitung: ظهر هذا الاختبار سنة 2000 وهو يتشابه مع اختبار LLC في مرحلته الأولى إلا أنه لا يحتوي على حد ثابت، حيث يستخدم التغير في الزمن الحالي مع التغير في الزمن للفترة السابقة من أجل الحصول على البواقي.

2-1-4 اختبار Harris-Tzavalis: ظهر هذا الاختبار سنة 1999 يفترض أن عدد المقاطع (Panel) يميل إلى اللانهاية بينما عدد الفترات الزمنية ثابت، وهو مناسب تماما لمجموعة البيانات مع عدد كبير من المقاطع وفترات زمنية قليلة نسبيا، صمم ليتم تطبيقه على مجموعة البيانات التي تعتبر قصيرة نسبيا في الزمن.[1]

2-1-5 اختبار Fisher: تم توضيح هذا الاختبار بشكل عام سنة 1999 من طرف Wu and Maddala، مبدأ هذا الاختبار بسيط و يعتمد على توفيقة من مستويات المعنوية (P-Value) ل N اختبار فردي مستقل لجذر الوحدة.[2]

3- طريقة التكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات و أنها متكاملة من نفس الدرجة، يتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك، حيث تختلف هذه الأخيرة عن مثيلاتها في السلاسل الزمنية العادية، وتعرف علاقات التكامل المتزامن من قبل Kao باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل.[3]

اختبار Kao

قدم kao سنة 1999 اختبار عدم التكامل المتزامن انطلاقا من اختبارات ديكي فولر المطور ADF معتبرا إياها لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة واستنتج هو أيضا أن إحصائيته تخضع للتوزيع الطبيعي المختصر المركز.

[1] ياسين ضيف، "تأثير الهيكل المالي على قيمة الشركة المسعرة دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2009-2012"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2015، ص 79.

[2] جوادي علي، "دراسة اقتصادية قياسية لأثر النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (ENSSEA)، 2017، ص 186.

[3] عز الدين تمار، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

المبحث الثاني: عرض نتائج دراسة أثر الحكامة على النمو الاقتصادي و مناقشتها

تمهيد:

بعد التعرف على متغيرات الدراسة وطرقها في المبحث السابق سنحاول في هذا المبحث معرفة أثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي لبيانات بعض الدول الإفريقية.

المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها في الدراسة

الفرع الأول: الإحصاء الوصفي و الارتباط بين متغيرات النموذج

1- الإحصاء الوصفي:

في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة ولعينة متكونة من 47 دولة إفريقية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(01): الاحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية

المتغيرات	الملاحظات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اقل قيمة	أعلى قيمة
GDP	705	4.65e+10	1.07e+11	4.16e+08	7.09e+11
CC	705	-.6380599	.5718758	-1.81344	1.216737
GE	705	-.706192	.5981156	-1.848333	1.049441
PV	705	-.5479401	.8541442	-2.699193	1.200234
RQ	705	-.6350297	.5654533	-2.236245	1.12727
RL	705	-.6640411	.6001132	-1.852296	1.07713
VA	705	-.6046158	.6633207	-2.00014	.9408962

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج stata 15.1

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المتوسطة لقيم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية 2002-2016 لعينة الدراسة قدرت ب 4.65e+10. كما قدر انحراف قيم الناتج المحلي الإجمالي عن الوسط الحسابي ب1.07e+11.و بلغت أعلى قيمة 4.16e+08، بينما كانت أقل قيمة 7.09e+11.

قدر الوسط الحسابي لمؤشر السيطرة على الفساد ب 0.6380599-، كما قدر الانحراف المعياري لهذا الأخير ب 5718758.، بينما بلغت أقل قيمة و أعلى قيمة له على التوالي : 1.81344- ، 1.216737.

أما بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة فبلغ متوسط قيمه 0.706192-، بينما قدر انحرافه المعياري ب 0.5981156، و بلغت أعلى قيمة 1.216737، بينما كانت أقل قيمة 1.848333-.

كما نلاحظ أيضا أن الوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار السياسي 0.5479401-، و قدر الانحراف المعياري لقيم هذا الأخير ب 0.8541442، بينما بلغت أقل قيمة و أعلى قيمة له على التوالي : - 2.699193، 1.200234.

يوضح الجدول أن القيمة المتوسطة لمؤشر جودة التشريعات و تطبيقه قدرت ب0.6350297- أما بالنسبة لانحراف القيم عن الوسط الحسابي للمؤشر فقدر ب 0.5654533 و بلغت أعلى قيمة 2.236245-، بينما كانت أقل قيمة 1.12727.

و من الجدول نلاحظ أن متوسط قيم مؤشر سيادة القانون قدر ب 6640411.- ، كما قدر انحراف القيم للمؤشر عن وسطه الحسابي ب 6001132.، بينما بلغت أقل قيمة و أعلى قيمة له على التوالي : 1.852296-، 1.07713.

يظهر الجدول أن متوسط مؤشر المشاركة و المساءلة قدر ب 0.6046158-، كما قدر الانحراف المعياري لهذا المؤشر ب 0.6633207، و بلغت أعلى قيمة 0.9408962، بينما كانت أقل قيمة 0.9408962

2- الارتباط بين متغيرات النموذج

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات ، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي. وبعد الاعتماد على برنامج stata تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول(02):مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

المتغيرات	GDP	CC	GE	PV	RQ	RL	VA
GDP	1.0000						
CC	0.0612	1.0000					
GE	0.1103	0.8633	1.0000				
PV	−0.1118	0.6505	0.6080	1.0000			
RQ	0.1062	0.7993	0.8706	0.6040	1.0000		
RL	0.0629	0.8852	0.9024	0.7138	0.8816	1.0000	
VA	−0.0847	0.6962	0.6595	0.6054	0.7011	0.7498	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج stata 15.1

من خلال الجدول نلاحظ أن:

وجود ارتباط موجب ضعيف بين معدل الناتج الإجمالي المحلي GDP و كل من مؤشر السيطرة على الفساد CC و مؤشر فعالية الحكومة GE و مؤشر جودة التشريعات و تطبيقه RQ و مؤشر سيادة القانون RL، حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع GDP و هذه المتغيرات التفسيرية ب 0.0612 , 0.1103 ,0.1062, 0.0629 على الترتيب.

كما نلاحظ أيضا أنه يوجد ارتباط سالب ضعيف بين المتغير التابع المعبر عنه بمعدل الناتج المحلي الإجمالي GDP و كل من مؤشر الاستقرار السياسي PV و مؤشر المشاركة و المساءلة VA بحيث وصلت قيم معاملات الارتباط بين المتغير التابع وهذه المتغيرات المفسرة على التوالي إلى: 0.1118− .− 0.0847 ,

الفرع الثاني:تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

تم تقدير نماذج انحدار بيانات البانل بأنواعها الثلاثة لمتغير النمو الاقتصادي (GDP) على باقي المتغيرات المستقلة و المتمثلة في مؤشرات الحكامة الست، و ذلك لقياس تأثير الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي، و جاءت نتائج التقدير كما يلي:

1- تقدير نموذج الانحدار التجميعي:

النتائج الموضحة في الجدول (03) عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي لدراسة تأثير الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي.

الجدول (03): نتائج تقدير أثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار التجميعي

المتغيرات	المتغير التابع: معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
CC	6.93e+09	0.45	0.654	غير معنوي
GE	2.06e+10	1.20	0.231	غير معنوي
PV	−3.28e+10	−4.99	0.000	معنوي
RQ	3.88e+10	2.46	0.014	معنوي
RL	2.48e+10	1.19	0.233	غير معنوي
VA	−4.45e+10	−4.91	0.000	معنوي
C	6.17e+10	10.16	0.000	معنوي
معامل التحديد	0.0983			نموذج معنوي
معامل التحديد المصحح	0.0906			
قيمة F	12.68			
القيمة المعنوية	0.0000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 15.1

يتضح من خلال الجدول (03) أن نموذج الانحدار التجميعي لأثر الحكامة على النمو الاقتصادي معنوي باعتبار أن القيمة المعنوية (sig) هي أقل من 0.05، و ذلك من قيمة معامل التحديد التي بلغت (0.0983)، أما معاملات المتغيرات التفسيرية التي كانت معنوية هي الاستقرار السياسي و جودة

التشريعات و تطبيقه و المشاركة و المساءلة و التي بلغت على التوالي 0.000، 0.014، 0.000 و التي هي أصغر من 0.05

كما نلاحظ من خلال الجدول انعدام القيمة المعنوية لاختبار Fisher وهذا دليل على أن النموذج معنوي و ذلك مقارنة ب 0.05

2- نموذج التأثيرات الثابتة:

الجدول (04) يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة بغرض دراسة تأثير الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي.

الجدول (04): نتائج تقدير أثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة

المتغيرات	المتغير التابع: معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	قيمة المعنوية	
CC	-1.28e+10	-1.17	0.243	غير معنوي
GE	-2.21e+10	-2.00	0.046	معنوي
PV	-2.16e+10	-4.45	0.000	معنوي
RQ	-7.04e+09	-0.70	0.485	غير معنوي
RL	7.21e+10	5.78	0.000	معنوي
VA	4.52e+09	0.54	0.592	غير معنوي
C	5.70e+10	7.28	0.000	معنوي
معامل التحديد	0.0150			نموذج معنوي
قيمة F	103.48			
القيمة المعنوية	0.0000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 15.1

يبين الجدول أعلاه احتمالية الحد الثابت أقل من 0.05، أما احتمالية كل من فعالية الحكومة و الاستقرار السياسي و سيادة القانون تقل عن نسبة 5% هذا يعني أنها معنوية في تفسير النموذج، و التي بلغت على التوالي: 0.046، 0.000، 0.000.

كما نلاحظ من خلال الجدول انعدام القيمة المعنوية لاختبار Fisher و بالتالي فالنموذج المقدر معنوي.

3- نموذج التأثيرات العشوائية:

يوضح الجدول (05) نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية بغرض دراسة تأثير الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي.

الجدول (05): نتائج تقدير أثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج التاثيرات العشوائية

المتغيرات	المتغير التابع: معدل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)			
المتغيرات المستقلة	معاملات المتغيرات المستقلة	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة z	قيمة المعنوية	
CC	−1.23e+10	−1.13	0.257	غير معنوي
GE	−2.07e+10	−1.90	0.058	غير معنوي
PV	−2.23e+10	−4.69	0.000	معنوي
RQ	−6.44e+09	−0.65	0.515	غير معنوي
RL	7.22e+10	5.87	0.000	معنوي
VA	1.83e+09	0.22	0.822	غير معنوي
C	5.68e+10	3.48	0.001	معنوي
معامل التحديد	0.0206			نموذج معنوي
قيمة Wald	47.87			
قيمة المعنوية	0.0000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 15.1

يوضح الجدول أعلاه احتمالية الحد الثابت أقل من 0.05 و بالتالي له معنوية في تفسير النموذج، أما احتمالية كل من الاستقرار السياسي و سيادة القانون تقل عن نسبة 5% هذا يعني أنها معنوية في تفسير النموذج، حيث بلغت على التوالي: 0.000، 0.000.

أما انعدام القيمة المعنوية لاختبار Wald دال على أن النموذج معنوي، و ذلك مقارنة بالنسبة 5%.

الفرع الثالث: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج و تفسير النموذج الملائم

1- نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذجي الآثار الثابتة:

اختبار F المقيد:

بعد تقدير النماذج الثالثة للنموذج المدروس سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال اختبار F المقيد للاختيار بين النموذجين : الانحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة، فكانت النتيجة كما يلي:

الجدول (06): نتائج اختبار F المقيد

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	قيمة المعنوية (P-value)
اختبار F المقيد	103.48	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 15.1

نلاحظ أن القيمة المعنوية لاختبار F معدومة و هي أقل من 0.05 و على ضوء هذه النتائج نجد أن الطريقة الأفضل لتقدير نموذج بانل هي طريقة الآثار الثابتة بالمقارنة مع طريقة التقدير بأسلوب الانحدار التجميعي.

2- **نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذجي الآثار العشوائية:**

اختبار LM Breusch-Pagan:

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية ، فكانت النتائج كالتالي:

الجدول (07): نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	قيمة المعنوية (P-value)
اختبار LM Breusch-Pagan	3529.37	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 15.1

نتائج الجدول أعلاه تقودنا إلى رفض فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) وذلك من خلال ملاحظة انعدام القيمة المعنوية لاختبار LM و بالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو نموذج التأثيرات العشوائية حيث لاحظنا أن نتيجة اختبار LM للمقاطع بلغت 3529.37 باحتمال معدوم.

3- نتائج المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية:

اختبار hausman:

يستخدم هذا الاختبار لاختيار النموذج الملائم بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول (08): نتائج اختبار Hausman

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	قيمة المعنوية (P-value)
اختبار Hausman	6.05	0.4171

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 15.1

من خلال نتيجة اختبار(**Hausman**) نلاحظ أن الاختبار غير دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.4117)، و يدل هذا على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة بغرض دراسة أثر الحكامة على النمو الاقتصادي.

3- تفسير نتائج النموذج الأكثر ملاءمة (نموذج التأثيرات العشوائية):

من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملاءمة لدراسة اثر الحكامة على النمو الاقتصادي، و عليه يمكن كتابة نموذج الانحدار المقدر على شكل المعادلة الآتية:

$$GDP_{it} = 5.68e{+}10 - 2.23e{+}10\ PV_{it} + 7.22e{+}10\ RL_{it}$$

حيث يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن الحد الثابت في النموذج يساوي **(5.68e+10)**، كما توضح المعادة وجود علاقة عكسية معامل المتغير المستقل (مؤشر الاستقرار السياسي) و الذي بلغت قيمته (**2.23e+10** −) و المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، وعلاقة طردية بين معامل المتغير المستقل (مؤشر سيادة القانون) و الذي بلغت قيمته **(7.22e+10)** و المتغير التابع سابق الذكر.

4- تشخيص النموذج:

بعد اختيار النموذج الملائم للدراسة بناءا على نتائج اختبار **Hausman** نقوم بتشخيصه تقنيا كما يلي:

أ/ **المعنوية الجزئية:**

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية **Student** بالنسبة للمؤشر GE=0.058; CC=0.257 VA=0.822 RQ=0.515 و هي أكبر من 0.05 و عليه فإن المؤشرات سابقة الذكر ليس لها دلالة إحصائية في تفسير GDP. أما باقي المتغيرات و المتمثلة في الاستقرار السياسي و سيادة القانون فهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت على التوالي: 2.23−، 7.22.

ب/ **المعنوية الكلية:**

نلاحظ أن قيمة احتمال إحصائية **Fisher** معدومة أي أقل من 0.05، و عليه فللنموذج معنوية كلية في تفسير GDP عند مستوى دلالة 0.05.

5- نتائج اختبارات الاستقرارية:

كما ذكرنا سابقا بأنه لابد أولا من إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية وذلك من خلال الاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا ، والتي تم التطرق إليها في المبحث الثاني والمتمثلة في اختبارات **LLC** ، **IPS**، **breitung** ، **ht**، **Fisher**، وهذا بهدف الكشف عن خواص

السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج البانل، بحيث قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدى وتوصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول (09): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

الاختبار		LLC		HT		Breitung		IPS		Fisher	
المتغيرات	درجة التفاضل	بدون	اتجاه	بدون	اتجاه	بدون	اتجاه	بدون	اتجاه	بدون	اتجاه
GDP	D(0)	0.0000	0.5210	0.9824	1.0000	1.0000	1.0000	0.9893	0.5544	0.6714	1.0000
	D(1)		0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.9998	0.3613
	D(2)									0.0000	0.0000
CC	D(0)	0.0004	0.0000	0.0008	0.1955	0.0655	0.6267	0.0093	0.0000	0.6478	0.9913
	D(1)				0.0000	0.0000	0.0000			0.5601	0.9973
	D(2)									0.9319	0.0158
GE	D(0)	0.0000	0.0000	0.0000	0.0127	0.0562	0.0517	0.0031	0.0000	0.9286	1.0000
	D(1)					0.0000	0.0000			0.8716	1.0000
	D(2)									0.9981	0.6697
PV	D(0)	0.0000	0.0000	0.0005	0.0269	0.1269	0.0277	0.0002	0.0000	0.9001	0.3893
	D(1)					0.0000	0.0000			0.0139	0.9754
	D(2)										
RQ	D(0)	0.0365	0.0000	0.0002	0.0000	0.0638	0.3463	0.0254	0.0000	0.6024	0.9047
	D(1)					0.0000	0.0000			0.6452	0.8846
	D(2)									0.1352	0.2498
RL	D(0)	0.0001	0.0000	0.0098	0.0115	0.2121	0.4762	0.0257	0.0000	0.9981	0.9999
	D(1)					0.0000	0.0000			0.1364	0.4351
	D(2)									0.0005	0.2340
VA	D(0)	0.0008	0.0000	0.0878	0.7920	0.2253	0.6558	0.0490	0.0000	0.9977	0.5305
	D(1)			0.0000	0.0000	0.0000	0.0000			0.2435	0.9940
	D(2)									0.5855	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 15.1

نلاحظ من نتائج اختبارات الاستقرارية أن متغيرات الدراسة مستقرة عند التفاضل الأول، و ذلك واضح من خلال اختبار **breitung** حيث تنعدم القيم المعنوية لجميع المتغيرات بعد إجراء التفاضل الأول و هي بالتالي أقل من 0.05.

6- نتائج اختبار التكامل المشترك:

الجدول (10): نتائج اختبار التكامل المشترك

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	قيمة المعنوية (P-value)
اختبار kao	-2.9852	0.0014

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 15.1

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المعنوية قدرت ب 0.0014 و هي أقل من 0.05، بمعنى أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لأثر كل من (السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التشريعات وتطبيقه، سيادة القانون، المشاركة و المساءلة) على النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: تحليل النتائج و مناقشتها

تعتبر مناقشة و تحليل النتائج عصارة كل الدراسات، فبعد التطرق للجانب النظري وإجراء مختلف الحسابات نصل الآن إلى المرحلة الخير التي تُعنى بالتحليل و المناقشة واختبار الفرضيات.

الفرع الأول: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج

بعد عرض نتائج المفاضلة بين النماذج نلاحظ أنه:

- من خلال الجدول رقم (06) تظهر القيمة الاحتمالية المعدومة لاختبار **F** المقيد أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم للدراسة.

- من خلال الجدول رقم (07) يظهر أن القيمة الاحتمالية لاختبار **LM** كانت أقل من 0.05 وعليه ترفض الفرضية العديمة القائلة بآن نموذج الانحدار التجميعي هو الذي يناسب هذه الدراسة، مما يعني وجود آثار خاصة بكل دولة تميزها عن باقي الدول الأخرى، هذا ما يجرنا إلى طرح السؤال التالي: هل هذه الآثار ثابتة أم عشوائية؟

– بالنسبة للاختيار بين نموذجي الآثار الثابتة و العشوائية واعتمادا على نتائج اختبار **Hausman** وباستخدام برنامج **Stata 15.1**، نجد أن نموذج الآثار العشوائية هو الملائم لدراسة أثرالحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي للبلدان الإفريقية.

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

اعتمادا على نتائج تقدير هذا النموذج نلاحظ أن:

– خلال الفترة **(2002–2016)** كانت أهم العوامل الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول الإفريقية محل الدراسة هي الاستقرار السياسي و سيادة القانون.

– قدر معامل الاستقرار السياسي ب **2.23e+10** –، و هذا يعني وجود علاقة تأثير عكسية بين المعامل سابق الذكر و النمو الاقتصادي، و قد تفسر العلاقة العكسية بتعدد العوامل و الأسباب التي تؤثر سلباً على ظاهرة الاستقرار السياسي في البلدان الإفريقية محل الدراسة. العوامل الداخلية المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي هي تلك العوامل التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، أي من داخل بيئة جغرافية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية، و لها حدود تفصلها عن البيئة الخارجية مع التسليم بوجود علاقات تأثير و تأثر. و من بين هذه العوامل ما يلي:

– ضعف المؤسسات السياسية ، و الصراع الشخصي على السلطة ، و هذا ناتج عن الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية، و إلى وجود سكان فاعلين سياسياً. و هنا تبرز أهمية البناء الدستوري و المؤسسات الدستورية من أجل تحقيق الاستقرار و كبح النزاعات التسلطية، و إكساب المؤسسات السياسية الثبات و الاستمرارية.[1]

– الفساد السياسي ، لا سيما حينما يكون على مستوى القيادة الحاكمة، التي لا تهتم إلا بمصلحتها، و بكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة، معتمدة في ذلك على استعمال وسائل و أساليب القمع و القهر و الدعم الخارجي مما يدفع العسكريين إلى التدخل في الحياة السياسية ، و الاستيلاء بالتالي على الحكم. و هو ما يفجر الأزمات و يخلق مشاكل عديدة في المجتمع من شأنها أن تؤدي إلى الفوضى و إلى اللااستقرار.[2]

[1] عبد الرحمان موسى النهار مهيدات، "أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية (دراسة حالة الأردن، السعودية،مصر،تونس)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،2006–2007.ص32

[2] أحمد الرجوب سلامة رضوان، "الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك،2005، ص97.

– سوء و فساد الجهاز الإداري ، و مشاكله على صعيد السلطة التنفيذية ، وعدم قدرته على القيام بدوره في مجال الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، مما يؤدي إلى تفشي الأزمات، و إلى تردي الأوضاع في الحياة العامة و هو ما من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على فرص التنمية، و على سلوك الأفراد و المجتمع بشكل عام فتظهر حالة عدم الاستقرار الناتجة عن هذا الضعف في الجهاز التنفيذي.[1]

– الأزمات الاقتصادية، بحيث لها تأثير كبير على الاستقرار السياسي، و هي تشمل ظاهرة ارتفاع الأسعار و انخفاض الأجور و عجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كفرص العمل و التعليم و الصحة و الإسكان و احتكار بعض الأفراد للسلطة و للفعاليات الاقتصادية ، ناهيك عن مشكلة البطالة التي تعتبر من بين أبرز المشكلات و التحديات التي تواجهها العديد من الدول لا سيما السائرة في طريق النمو.

– كما قدر معامل سيادة القانون ب **7.22e+10** ، و هذا يعني وجود علاقة تأثير طردية بين المعامل سابق الذكر و النمو الاقتصادي، و قد تفسر العلاقة الطردية هذه بأنه يوجد نوعا ما لاحترام للقوانين و تطبيقها في الدول محل الدراسة، تحقيق العدالة و الشفافية بالإضافة إلى تحقيق الأمن الاجتماعي واستقراره، مكافحة الفساد توفير الأمن و السلام، و هذا غير مطابق للواقع لأن أغلب الدول الإفريقية هي دول نامية و تعاني من عدة مشاكل سياسية، اقتصادية و اجتماعية...كما قد يكون السبب الذي أدى إلى التحصل على النتائج سابقة الذكر هو خلل في البيانات.

الفرع الثالث: تحليل التكامل المشترك

قبل تحليل التكامل المشترك تجدر الإشارة إلى نتائج اختبارات جذر الوحدة والتي كانت كالتالي:

1- **<u>تحليل نتائج الاستقرارية</u>**

– أشارت أغلب نتائج الاختبارات إلى أن قيمها الاحتمالية أكبر من 5% عند المستوى، أي أن متغير النمو الاقتصادي و مؤشرات الحكامة الجيدة غير مستقرة.

[1] أحمد زايد، "الدولة في العالم الثالث(الرؤية السوسيولوجية)"، مصر، دار الثقافة للنشر و التوزيع،1985، ص103.

– بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى كانت نتائج اختبار جذر الوحدة **breitung** للمتغيرات أقل من 5% مما يدل على أنها مستقرة عند الدرجة الأولى I(1)، وتشير هذه النتيجة إلى إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيري الدراسة.

2- **تحليل نتائج اختبارات التكامل المشترك**

أشارت نتائج اختبار **kao** للتكامل المشترك إلى أن القيمة الاحتمالية له أقل من 0.05 و بالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لأثر كل من (السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التشريعات وتطبيقه، سيادة القانون، المشاركة و المساءلة) على النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي، و كنتيجة عامة فهناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الحكامة و النمو الاقتصادي للدول الإفريقية محل الدراسة.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الإفريقية، وذلك بإتباع أسلوب التحليل القياسي للبيانات الطولية أو المدمجة "بانل"، للتعرف على متغيرات الدراسة وتطورها خلال فترة الدراسة.

حيث بدأنا بمدخل نظري تعرضنا فيه إلى بعض المفاهيم المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية المقطعية، والنماذج المكونة لها والبحث عن أفضلها لهذه الدراسة عن طريق اختبارات المفاضلة بين النماذج.

ثم تطرقنا في الأخير إلى اختبارات التكامل المشترك لفحص وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع الممثل بالناتج المحلي الإجمالي و المعبر عن النمو الاقتصادي ، وخلصنا في الأخير إلى عرض النتائج و تحليلها و مناقشتها لتبيان وجود الأثر المعنوي للحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي لبعض البلدان الإفريقية.

من خلال الدراسة القياسية هذه لأثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2002-2016 وبإتباع الخطوات السابقة الذكر، وجدنا أن معدل النمو الاقتصادي لبعض البلدان الإفريقية محل الدراسة يتأثر بشكل كبير بالاستقرار السياسي و سيادة القانون.

خاتمة عامة

إن الحكامة الجيدة هي خطوة ايجابية و فلسفة تقويمية لمسار الإصلاح بشتى أبعادها اقتصاديا، إداريا، سياسيا، ثقافيا مع ميزة القدرة على تحديد المكانة التي تحتلها الدولة كان تقدما أو تأخرا و غيابها يعتبر وصفا واضحا لواقع تشوبه الصعوبات و العقبات.

استقطب موضوع الحكامة الجيدة و استحوذ على اهتمام العديد من الخبراء و المحللين، وذلك في خضم ما تملك من مكانة علمية أكاديمية و كإطار فكري قادرة على إحداث التغيير شريطة الجدية و الاجتهاد في العمل لتجسيد الأهداف التي تطمح الدولة لتحقيقها.

ومع الفشل الكارثي و غير المتوقع التي توجت به الدول النامية ما عدا بعض الدول، وعجزها عن تحقيق النتائج المرجوة و المطلوبة بالرغم من تعميم البرامج و المشاريع الممولة أي توفر كافة الإمكانات و القدرات ، فقد نسب هذا الفشل إلى مشكل السوء في التسيير من قبل صانعي القرار، بل و أكثر من ذلك انعدام ثقافة تحمل المسؤولية. لذلك كان من الضروري البحث عن آلية و حلول فورية لتطوير الإدارة و الارتقاء بها و القضاء على كافة أنواع الفساد التي تعاني منها الإدارة، وخاصة التعقد المستمر و المتزايد للقطاع العام كل ذلك بغرض التنمية.

جاءت هذه الدراسة لإبراز وتقدير أثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الإفريقية، و تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع باعتبار الحكامة الجيدة من أبرز محركات النمو الاقتصادي للدول. في هذا الإطار تبنت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية نماذج قياسية مختلفة لتقدير أثر الحكامة على النمو الاقتصادي هذا من حيث نوعية استخدام المتغيرات التفسيرية، أو من حيث نوعية البيانات كونها سلاسل زمنية أو بيانات مقطعية.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، حيث قمنا في الأول باستعراض أبرز المفاهيم و النظريات المتعلقة بموضوع الدراسة.

أما الفصل الثاني فكان بمثابة تطبيق للجانب النظري على المجتمع المدروس خلال فترة زمنية معينة، استخدمت فيها أساليب إحصائية حديثة تمثلت بيانات السلاسل المقطعية و نماذجها، ثم عرض النتائج، تحليلها ومناقشتها الأمر الذي أوصلنا للنتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة

خلصت الدراسة بعد محاولة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع إلى النتائج التالية:

.- يختلف مفهوم الحكامة باختلاف أبعاده الاقتصادية، التجارية، و السياسية.

- المؤشر الذي يظهر في تقديراتنا لأهميته القوية وهذا بالنسبة لجميع الدول الإفريقية محل الدراسة هو "الاستقرار السياسي وسيادة القانون".

- أظهرت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشري الاستقرار السياسي و سيادة القانون و النمو الاقتصادي.

- تبين من خلال الدراسة القياسية أنه يوجد أثر معنوي لمؤشري الاستقرار السياسي و سيادة القانون على النمو الاقتصادي.

ثانيا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

1- إجابة على إشكالية الدراسة وباستخدام النماذج القياسية تبين وجود أثر معنوي لمؤشري الاستقرار السياسي و سيادة القانون على النمو الاقتصادي.

2- أما في ما يخص الفرضية الثانية تبين وجود علاقة توازنية بين مؤشري الاستقرار السياسي و سيادة القانون و النمو الاقتصادي.

ثالثا: اقتراحات و توصيات

بناءا على نتائج هذه الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- بناء نموذج قياسي يحتوي على المتغيرات المفسرة بالإضافة إلى معايير الحكامة الجيدة و إجراء مقارنة لمدى تأثير كل متغير على حدا.

- اعتماد التحليل باستخدام نموذج بانل للتحليل الديناميكي مع برنامج إحصائي آخر.

- دراسة أثر النمو الاقتصادي على آليات الحكامة الجيدة.

رابعا: آفاق الدراسة

- توسيع الحد الزمني لإعطاء نظرة أوسع لأثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي.

- استعمال تقنيات تحليل المعطيات لمحاولة تقسيم المجتمع الأم إلى مجموعات جزئية أكثر تجانسا.

- اعتماد التحليل باستخدام نموذج بانل للتحليل الديناميكي مع برنامج إحصائي آخر.

- دراسة أثر النمو الاقتصادي على مؤشرات الحكامة الجيدة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المصادر باللغة العربية

أ\ الكتب

1- حسين إبراهيم عبيد، "دراسات في التنمية و التخطيط"، دار المعرفة الجامعية، مصر،1996.

10-سالفادور دومينيك، لوجين دوليو، "ترجمة علي احمد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،2004.

11-أحمد خالد فرحان المشهدان و آخرون، "مبادئ الاقتصاد"، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2013.

12- معروف هوشيار، "تحليل الاقتصاد الكلي"، درا الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

13- ولاس بيترسون، ترجمة صلاح دباغ، "الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي"، مؤسسة فرنكلين للطباعة و النشر، لبنان بيروت، 1968.

14- حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي-"، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

15- كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان،1988.

16- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، دار النشر و التوزيع، مصر، 2003.

17- منير الحمش، "الإصلاح الاقتصادي"، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 2003.

18- عبد الزهرة فيصل يونس، "مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر،2002.

19- ضياء مجيد الموسوي، "الحداثة و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004.

20- عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، مصر، 2014.

21- حربي موسى عريقات، "التنمية و التخطيط الاقتصادي مفاهيم و تجارب"، دار البداية، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

22- سهيلة فريد النباتي، "التنمية الاقتصادية"، دار الراية، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2015.

23- أحمد عارف العساف و آخرون، "التخطيط و التنمية الاقتصادية"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

24- تومي صالح، "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999.

25- دومينيك سلفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبع الثالثة، 2012

26- أحمد زايد، "الدولة في العالم الثالث(الرؤية السوسيولوجية)".مصر:دار الثقافة للنشر و التوزيع،1985.

27- عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية و التخطيط الاقتصادي"، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث.

28- جون د ،سوليفان،"البوصلة الأخلاقية للشركات، أدوات مكافحة الفساد:قيم و مبادئ الأعمال، و آداب المهنة، و حوكمة الشركات"، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع.

ب\ البحوث العلمية

1- جبوري محمد ، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل"، جامعة تلمسان، 2013.

10- وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014.

11- هند سعدي، "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية"، دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر، 2016.

12- عبد السلام عطية، "أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي"، دراسة قياسية لدول منظمة الاوبك خلال الفترة (2000-2014)، جامعة قاصدي مرباح جامعة الجزائر،2016.

13- عز الدين تمار، "دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي، حالة بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2013)" ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015.

14- عبد الرحمان موسى النهار مهيدات، "أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية (دراسة حالة الأردن، السعودية،مصر،تونس)، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك، (2006-2007).

15- أحمد الرجوب سلامة رضوان ، "الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، 2005.

16- علي بن يحي عبد القادر و قديد عبد القادر " تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية"، صادرة عن مجلة الاقتصاد و المالية، العدد01، شلف الجزائر، 2005.

17- إمنصوران سهيلة،" الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي"، دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر، 2006.

18- بن نعوم عبد اللطيف، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المحلية حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة مصطفى اسطنبولي بمعسكر، الجزائر، 2016.

19- فؤاد وخلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية و الرشادة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

20- إبراهيم السيد المليحي، دراسة و اختبار آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات المهنية في بيئة الممارسات المهنية بمصر، الكويت،2008.

21- إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي: دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

23- خروفي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

24- أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2013.

25- محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل"، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 2009.

26- مازوزي عبد الهادي، "أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي"، دراسة قياسية لحالة بعض الدول العربية للفترة من: 1996-2015، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي فرع علوم اقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

27- بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي"، مذكرة ماجيستير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

28- ياسين ضيف، "تأثير الهيكل المالي على قيمة الشركة المسعرة دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2009-2012"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2015.

29- جوادي علي، "دراسة اقتصادية قياسية لأثر النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي على التنمية البشرية في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (ENSSEA)،2017.

30- ساعو باية، "الإنعاش الاقتصادي في الجرائر-واقع و آفاق"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008\2009.

31- بناني فتيحة، "السياسة النقدية و النمو الاقتصادي-دراسة نظرية-"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، دفعة2008 -2009.

32- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية و تطبيقية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية التجارة، الإسكندرية،2003.

ت\ المجلات العلمية

1- محسن عوض و كرم خميس،" الندوة الدولية حول التنمية و الديمقراطية و تطوير النظام الإقليمي العربي"، القاهرة 2013.

2- توفيق عباس عبد عون المسعودي، "دراسة في معدلات النمو للازمة لصالح الفقراء (العراق دراسة تطبيقية)"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد26، المجلد السابع،2010.

3- زكريا يحيى الجمال، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012.

4- عابد بن عابد العبدلي، "محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلة 12، العدد 01، 2010.

5- مجدي الشوربجي، "أثر تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي"، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمة الأعمال، جامعة الشلف،2011.

6- عابد العبدلي، "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام تحليل بانل"، مجلة دراسات اقتصادية وإسلامية،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،جدة، العدد1."

7- دراسة شقبقب عيسى و عدلي إبراهيم: "الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر، مقالة صادرة عن مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 6، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2016.

8- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، "الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن و مقتضيات الدستور الجديد"، 2001.

9- الأخضر عزي، "فعالية الحوكمة في تفعيل خوصصة الشركات"، أعمال المؤتمر العالمي الأول حول حوكمة الشركات و دورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، أيام 15،16 تشرين الأول،2008.

10- مقراني أنور، عوارم مهدي،"الحكم الرشيد و التنمية بالقطاع الخاص"، بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي حول الحكم الراشد و إستراتيجية التغيير في العالم النامي، جزء2، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08-09 أفريل 2007.

11- بن حمودة ليلى، "المجتمع المدني و الحكم الراشد"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية، عدد01، 2011.

12- عكاش فضيلة، "دور الفاعلين الاجتماعيين في تكريس الحكم الراشد: دراسة حالتي الجزائر و مصر"، مجلة العلوم القانونية و الإدارية، العدد 05، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007.

13- د.بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعدية، حالة دراسية، إدارة البرامج المالية معهد الإدارة العامة، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2014.

14- بن صايم بونوار،" الفساد السياسي والحكم الراشد: دراسة في الأطر المنهجية والنظرية"، مجلة العلوم القانونية والإدارية 15 العدد 5 ،كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007.

15- جدو فؤاد، "المجموعات المحلية في الجزائر بين متطلبات الحكم الراشد والتجارب الأجنبية"، أعمال الملتقى الوطني حول الجماعات الإقليمية وحتميات الحكم الراشد الحقائق والأفاق، كلية الحقوق لجامعة بجاية بالتعاون مع المجلس الشعبي البلدي لبجاية، أيام 4-3-2 ديسمبر 2008.

16- جون د ،سوليفان،"البوصلة الأخلاقية للشركات، أدوات مكافحة الفساد:قيم و مبادئ الأعمال، و آداب المهنة، و حوكمة الشركات"، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع.

خ\ المواقع الالكترونية

www.finances.gov.ma
URL:http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

شفق عبد الحافظ و وسام عبد الرزاق، "دور الحوكمة في الإصلاح الإداري"، ص4، متاحة على الرابط:
http://WWW.nazaha.iq:search_web/muhasbe/6.doc

فؤاد شاكر، "الحكم الجيد في المصارف و المؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي لعام 2005"الشراكة بين العمل المصرفي و الاستثمار من اجل التنمية،"، منشورة في:

Egyptian Banking Institute, Corporate Governance in the Banking Sector Workshop, March 2006.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. KAUFMANN.D, et KRAAY.A " Governance and Growth: Causality which way? ",2004.

2. Bichaka Fayissa و Christian Nsiah": The Impact of Governance on Economic Growth ", DEPARTMENT OF ECONOMICS AND FINANCE WORKING PAPER SERIES , DECEMBER 2010, Article in The Journal of Developing Areas · January 2013.

3. Engjell Père, The impact of good governance in the economic development of Western Balkan countries European Journal of Government and Economics Volume 4, Number 1 ISSN: 2254- 7088, European University of Tirana(June 2015).

4. Noha Emara & I-Ming Chiu, The Impact of Governance on Economic Growth: The case of Middle Eastern and North African Countries, Topics in Middle Eastern and North African Economies, Middle East Economic Association and Loyola University Chicago, 2016.

5. NedraBaklouti, Younes Boujelbene" Impact of government size and corruption on economic growth", Unit of Research in Applied Economics (URECA); Faculty of Economics and Management, University of SFAX, Tunisia, International Journal of Accounting and Economics Studies, 4 (2) (2016) 81-86.

6. Rachid mira"Relationship between good governance and economic growth", A contribution to the institutional debate about state failure in developing, CEPN, UMR-CNRS 7234, Université Paris 13, Sorbonne Paris Cité, Document de travail N° 12, 2017.

7. PESAUEX Yvon, Gouvernance et privatisation, PUF,Paris, 2007.

PONCE VASQUEZ Daniel, La participation citoyenne: un bien de qualité entre la democratie et la gouvernance.Actes du haut conseil de la coopération internationale : les noudits de la bonne gouvernance, Edition karthala, Paris,2001.

8. OECD,OECD Principles of Corporate Governance, Fawzy, S.Ibid.8, 2004.

9. Marc Nouchi, croissance-histoire Economique, Edition Hasan, France,1999.

10. Jean Rivoire, l'économie de marché que sais-je?, édition Dahleb, Alger,1994.

11. Dielman, 1989, « Pooled Cross-Sectional and time series data analysis », Texas Christian University, USA.
12. Frees. A, Kim, « Longitudinal and Panel Data », University of Wisconsin, Madison,2017.
13. Cheng Hsiao , Analysis Of Panel Data, Cambridge University Press, Cambridge, 2003 , N. Anders Klevmarken , Panel Studies: What Can We Learn From Them? Introduction , European Economic Review , Vol 33 (1989).
14. Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). *Corporate Governance: A Framework for Implementation*., Fig. 6.1. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم(01): وصف المتغيرات و الارتباط

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
GDP	705	4.65e+10	1.07e+11	4.16e+08	7.09e+11
CC	705	-.6380599	.5718758	-1.81344	1.216737
GE	705	-.706192	.5981156	-1.848333	1.049441
PV	705	-.5479401	.8541442	-2.699193	1.200234
RQ	705	-.6350297	.5654533	-2.236245	1.12727
RL	705	-.6640411	.6001132	-1.852296	1.07713
VA	705	-.6046158	.6633207	-2.00014	.9408962

	GDP	CC	GE	PV	RQ	RL	VA
GDP	1.0000						
CC	0.0612	1.0000					
GE	0.1103	0.8633	1.0000				
PV	-0.1118	0.6505	0.6080	1.0000			
RQ	0.1062	0.7993	0.8706	0.6040	1.0000		
RL	0.0629	0.8852	0.9024	0.7138	0.8816	1.0000	
VA	-0.0847	0.6962	0.6595	0.6054	0.7011	0.7498	1.0000

الملحق رقم(02): نتائج تقديرات النماذج

نموذج PRM

Source	SS	df	MS		
Model	7.8985e+23	6	1.3164e+23	Number of obs	= 705
Residual	7.2449e+24	698	1.0379e+22	F(6, 698)	= 12.68
				Prob > F	= 0.0000
Total	8.0347e+24	704	1.1413e+22	R-squared	= 0.0983
				Adj R-squared	= 0.0906
				Root MSE	= 1.0e+11

GDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
CC	6.93e+09	1.55e+10	0.45	0.654	-2.34e+10	3.73e+10
GE	2.06e+10	1.72e+10	1.20	0.231	-1.31e+10	5.44e+10
PV	-3.28e+10	6.57e+09	-4.99	0.000	-4.57e+10	-1.99e+10
RQ	3.88e+10	1.57e+10	2.46	0.014	7.89e+09	6.97e+10
RL	2.48e+10	2.08e+10	1.19	0.233	-1.60e+10	6.56e+10
VA	-4.45e+10	9.06e+09	-4.91	0.000	-6.23e+10	-2.67e+10
_cons	6.17e+10	6.08e+09	10.16	0.000	4.98e+10	7.37e+10

نموذج FEM

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 705
Group variable: ind — Number of groups = 47

R-sq:
within = 0.0678
between = 0.0089
overall = 0.0150

Obs per group:
min = 15
avg = 15.0
max = 15

F(6,652) = 7.90
corr(u_i, Xb) = -0.0490 — Prob > F = 0.0000

GDP	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
CC	-1.28e+10	1.10e+10	-1.17	0.243	-3.44e+10	8.75e+09
GE	-2.21e+10	1.11e+10	-2.00	0.046	-4.39e+10	-3.96e+08
PV	-2.16e+10	4.85e+09	-4.45	0.000	-3.11e+10	-1.21e+10
RQ	-7.04e+09	1.01e+10	-0.70	0.485	-2.68e+10	1.27e+10
RL	7.21e+10	1.25e+10	5.78	0.000	4.76e+10	9.66e+10
VA	4.52e+09	8.43e+09	0.54	0.592	-1.20e+10	2.11e+10
_cons	5.70e+10	7.84e+09	7.28	0.000	4.17e+10	7.24e+10
sigma_u	1.011e+11					
sigma_e	3.659e+10					
rho	.88428197	(fraction of variance due to u_i)				

نموذج REM

	Coefficients (b) fe	(B) .	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
CC	-1.28e+10	-1.23e+10	-5.89e+08	1.96e+09
GE	-2.21e+10	-2.07e+10	-1.42e+09	1.85e+09
PV	-2.16e+10	-2.23e+10	7.43e+08	8.92e+08
RQ	-7.04e+09	-6.44e+09	-5.95e+08	1.78e+09
RL	7.21e+10	7.22e+10	-1.12e+08	2.04e+09
VA	4.52e+09	1.83e+09	2.68e+09	2.06e+09

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 6.05
Prob>chi2 = 0.4171

الملحق رقم (03): نتائج المفاضلة بين النماذج

نموذج اختبارF المقيد

```
F test that all u_i=0: F(46, 652) = 103.48                     Prob > F = 0.0000
```

نموذج اختبار LM

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        GDP[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                     GDP |   1.14e+22        1.07e+11
                       e |   1.34e+21        3.66e+10
                       u |   1.01e+22        1.00e+11

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =  3529.37
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

نموذج اختبار Hausman

```
. hausman fe

                 ---- Coefficients ----
                 |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                 |       fe            .       Difference          S.E.
-----------------+------------------------------------------------------------
              CC |  -1.28e+10    -1.23e+10     -5.89e+08        1.96e+09
              GE |  -2.21e+10    -2.07e+10     -1.42e+09        1.85e+09
              PV |  -2.16e+10    -2.23e+10      7.43e+08        8.92e+08
              RQ |  -7.04e+09    -6.44e+09     -5.95e+08        1.78e+09
              RL |   7.21e+10     7.22e+10     -1.12e+08        2.04e+09
              VA |   4.52e+09     1.83e+09      2.68e+09        2.06e+09
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        6.05
                Prob>chi2 =      0.4171
```

الملحق (4): نتائج اختبارات جذر الوحدة

Levin-Lin-Chu unit-root test for GDP

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-7.5763	
Adjusted t*	-4.6371	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for GDP

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-12.9760	
Adjusted t*	0.0526	0.5210

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.GDP

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-22.9840	
Adjusted t*	-9.3941	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for CC

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-11.4561	
Adjusted t*	-3.3213	0.0004

Levin-Lin-Chu unit-root test for CC

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-15.3776	
Adjusted t*	-4.5377	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for GE

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-13.0058	
Adjusted t*	-6.1820	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for GE

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-17.3393	
Adjusted t*	-7.4090	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for PV

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-12.5689	
Adjusted t*	-5.7110	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for PV

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-15.9354	
Adjusted t*	-5.8133	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for RQ

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-9.3819	
Adjusted t*	-1.7928	0.0365

Levin-Lin-Chu unit-root test for RQ

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-14.0545	
Adjusted t*	-4.2536	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for RL

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-10.9857	
Adjusted t*	-3.8803	0.0001

Levin-Lin-Chu unit-root test for RL

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-17.6380	
Adjusted t*	-7.8311	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for VA

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-10.9502	
Adjusted t*	-3.1385	0.0008

Levin-Lin-Chu unit-root test for VA

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N/T -> 0
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: 1 lag
LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-15.6541	
Adjusted t*	-5.5693	0.0000

Harris-Tzavalis unit-root test for GDP

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.8717	2.1066	0.9824

Harris-Tzavalis unit-root test for D.GDP

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.2094	-19.7633	0.0000

Harris-Tzavalis unit-root test for CC

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.7237	-3.1617	0.0008

Harris-Tzavalis unit-root test for GE

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.6893	-4.3860	0.0000

Harris-Tzavalis unit-root test for GE

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.6893	-4.3860	0.0000

Harris-Tzavalis unit-root test for GE

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Included

	Statistic	z	p-value
rho	0.4722	-2.2346	0.0127

Harris-Tzavalis unit-root test for PV

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.7200	-3.2954	0.0005

Harris-Tzavalis unit-root test for PV

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Included

	Statistic	z	p-value
rho	0.4841	-1.9288	0.0269

Harris-Tzavalis unit-root test for RQ

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.7141	-3.5042	0.0002

Harris-Tzavalis unit-root test for RQ

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Included

	Statistic	z	p-value
rho	0.3958	-4.2072	0.0000

Harris-Tzavalis unit-root test for RL

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.7469	-2.3352	0.0098

Harris-Tzavalis unit-root test for RL

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Included

	Statistic	z	p-value
rho	0.4707	-2.2739	0.0115

Harris-Tzavalis unit-root test for VA

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	0.7745	-1.3547	0.0878

Harris-Tzavalis unit-root test for D.VA

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Not included

	Statistic	z	p-value
rho	-0.0195	-27.4234	0.0000

Harris-Tzavalis unit-root test for VA

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Included

	Statistic	z	p-value
rho	0.5903	0.8132	0.7920

Harris-Tzavalis unit-root test for D.VA

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: N -> Infinity
Panel means: Included — T Fixed
Time trend: Included

	Statistic	z	p-value
rho	0.0265	-12.3573	0.0000

Breitung unit-root test for GDP

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infini
Panel means: Included — sequentia
Time trend: Not included — Prewhitening: Not performe

	Statistic	p-value
lambda	7.7766	1.0000

Breitung unit-root test for D.GDP

Ho: Panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: Panels are stationary		Number of periods =	14
AR parameter: Common		Asymptotics: T,N ->	Infini
Panel means: Included			sequentia
Time trend: Not included		Prewhitening:	Not performe

	Statistic	p-value
lambda	-10.5921	0.0000

Breitung unit-root test for GDP

Ho: Panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: Panels are stationary		Number of periods =	15
AR parameter: Common		Asymptotics: T,N ->	Infini
Panel means: Included			sequentia
Time trend: Included		Prewhitening:	Not performe

	Statistic	p-value
lambda	5.1439	1.0000

Breitung unit-root test for D.GDP

Ho: Panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: Panels are stationary		Number of periods =	14
AR parameter: Common		Asymptotics: T,N ->	Infini
Panel means: Included			sequentia
Time trend: Included		Prewhitening:	Not performe

	Statistic	p-value
lambda	-5.0290	0.0000

Breitung unit-root test for CC

Ho: Panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: Panels are stationary		Number of periods =	15
AR parameter: Common		Asymptotics: T,N ->	Infini
Panel means: Included			sequentia
Time trend: Not included		Prewhitening:	Not performe

	Statistic	p-value
lambda	-1.5106	0.0655

Breitung unit-root test for D.CC

Ho: Panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: Panels are stationary		Number of periods =	14
AR parameter: Common		Asymptotics: T,N ->	Infin
Panel means: Included			sequentia
Time trend: Not included		Prewhitening:	Not performe

	Statistic	p-value
lambda	-9.3748	0.0000

Breitung unit-root test for CC

Ho: Panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: Panels are stationary		Number of periods =	15
AR parameter: Common		Asymptotics: T,N ->	Infini
Panel means: Included			sequentia
Time trend: Included		Prewhitening:	Not performe

	Statistic	p-value
lambda	0.3231	0.6267

Breitung unit-root test for D.CC

Ho: Panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: Panels are stationary		Number of periods =	14
AR parameter: Common		Asymptotics: T,N ->	Infinity
Panel means: Included			sequentially
Time trend: Included		Prewhitening:	Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-9.2258	0.0000

Breitung unit-root test for GE

Ho: Panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: Panels are stationary		Number of periods =	15
AR parameter: Common		Asymptotics: T,N ->	Infin
Panel means: Included			sequentia
Time trend: Not included		Prewhitening:	Not performe

	Statistic	p-value
lambda	-1.5871	0.0562

Breitung unit-root test for D.GE

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-9.9436	0.0000

Breitung unit-root test for GE

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-1.6281	0.0517

Breitung unit-root test for D.GE

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-9.5480	0.0000

Breitung unit-root test for PV

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-1.1413	0.1269

Breitung unit-root test for D.PV

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-8.9690	0.0000

Breitung unit-root test for PV

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-1.9150	0.0277

Breitung unit-root test for RQ

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-1.5232	0.0638

Breitung unit-root test for RQ

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-0.3953	0.3463

Breitung unit-root test for D.RQ

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-9.8590	0.0000

Breitung unit-root test for RL

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-0.7991	0.2121

Breitung unit-root test for D.RL

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-9.0424	0.0000

Breitung unit-root test for RL

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-0.0597	0.4762

Breitung unit-root test for D.RL

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-6.0664	0.0000

Breitung unit-root test for VA

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-0.7544	0.2253

Breitung unit-root test for D.VA

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-7.7020	0.0000

Breitung unit-root test for VA

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	0.4009	0.6558

Breitung unit-root test for D.VA

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-7.7020	0.0000

Breitung unit-root test for VA

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	0.4009	0.6558

Breitung unit-root test for D.VA

Ho: Panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Common — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included — Prewhitening: Not performed

	Statistic	p-value
lambda	-8.0022	0.0000

Im-Pesaran-Shin unit-root test for GDP

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: No lags included

			Fixed-N exact critical values		
	Statistic	p-value	1%	5%	10%
t-bar	-1.2051		-1.830	-1.740	-1.690
t-tilde-bar	-1.0969				
Z-t-tilde-bar	2.2993	0.9893			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for D.GDP

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: No lags included

			Fixed-N exact critical values		
	Statistic	p-value	1%	5%	10%
t-bar	-3.1414		-1.830	-1.740	-1.690
t-tilde-bar	-2.3043				
Z-t-tilde-bar	-8.9197	0.0000			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for GDP

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: No lags included

			Fixed-N exact critical values		
	Statistic	p-value	1%	5%	10%
t-bar	-1.5526		-2.480	-2.380	-2.330
t-tilde-bar	-1.3340				
Z-t-tilde-bar	0.1367	0.5544			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for D.GDP

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: No lags included

			Fixed-N exact critical values		
	Statistic	p-value	1%	5%	10%
t-bar	-3.3954		-2.480	-2.380	-2.330
t-tilde-bar	-2.4197				
Z-t-tilde-bar	-9.9799	0.0000			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for CC

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: No lags included

			Fixed-N exact critical values		
	Statistic	p-value	1%	5%	10%
t-bar	-1.9454		-1.830	-1.740	-1.690
t-tilde-bar	-1.6069				
Z-t-tilde-bar	-2.3518	0.0093			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for CC

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-2.3772		-2.480	-2.380	-2.330
t-tilde-bar	-1.7964				
Z-t-tilde-bar	-4.0802	0.0000			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for GE

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-2.0117		-1.830	-1.740	-1.690
t-tilde-bar	-1.6497				
Z-t-tilde-bar	-2.7423	0.0031			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for GE

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-2.6572		-2.480	-2.380	-2.330
t-tilde-bar	-2.0161				
Z-t-tilde-bar	-6.0848	0.0000			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for PV

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-2.1259		-1.830	-1.740	-1.690
t-tilde-bar	-1.7442				
Z-t-tilde-bar	-3.6043	0.0002			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for PV

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-2.4924		-2.480	-2.380	-2.330
t-tilde-bar	-1.9966				
Z-t-tilde-bar	-5.9068	0.0000			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for RQ

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-1.8254		-1.830	-1.740	-1.690
t-tilde-bar	-1.5632				
Z-t-tilde-bar	-1.9539	0.0254			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for RL

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-2.6124		-2.480	-2.380	-2.330
t-tilde-bar	-2.0102				
Z-t-tilde-bar	-6.0304	0.0000			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for VA

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Not included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-1.9302		-1.830	-1.740	-1.690
t-tilde-bar	-1.5304				
Z-t-tilde-bar	-1.6542	0.0490			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for VA

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: Some panels are stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T,N -> Infinity sequentially
Panel means: Included
Time trend: Included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values 1%	5%	10%
t-bar	-2.3890		-2.480	-2.380	-2.330
t-tilde-bar	-1.8642				
Z-t-tilde-bar	-4.6993	0.0000			

Fisher-type unit-root test for GDP
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Not included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	151.7663	0.0002
Inverse normal	Z	0.4438	0.6714
Inverse logit t(234)	L*	-0.5448	0.2932
Modified inv. chi-squared	Pm	4.2130	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.GDP
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Not included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	122.4136	0.0261
Inverse normal	Z	3.5916	0.9998
Inverse logit t(239)	L*	2.3610	0.9905
Modified inv. chi-squared	Pm	2.0723	0.0191

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D2.GDP
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 13

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Not included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	286.2346	0.0000
Inverse normal	Z	-4.8631	0.0000
Inverse logit t(239)	L*	-8.2951	0.0000
Modified inv. chi-squared	Pm	14.0202	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for GDP
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	76.2682	0.9091
Inverse normal	Z	7.0439	1.0000
Inverse logit t(199)	L*	7.1517	1.0000
Modified inv. chi-squared	Pm	-1.2932	0.9020

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.GDP
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	218.2064	0.0000
Inverse normal	Z	-0.3550	0.3613
Inverse logit t(229)	L*	-3.0924	0.0011
Modified inv. chi-squared	Pm	9.0587	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D2.GDP
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 13

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	470.3679	0.0000
Inverse normal	Z	-5.0574	0.0000
Inverse logit t(234)	L*	-14.1704	0.0000
Modified inv. chi-squared	Pm	27.4495	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for CC
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Not included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	105.5915	0.1946
Inverse normal	Z	0.3793	0.6478
Inverse logit t(239)	L*	0.0633	0.5252
Modified inv. chi-squared	Pm	0.8454	0.1989

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.CC
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 14
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Not included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	132.5831	0.0054
Inverse normal	Z	0.1513	0.5601
Inverse logit t(239)	L*	-0.5697	0.2847
Modified inv. chi-squared	Pm	2.8140	0.0024

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D2.CC
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 13
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Not included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	151.2928	0.0002
Inverse normal	Z	1.4902	0.9319
Inverse logit t(239)	L*	-0.1621	0.4357
Modified inv. chi-squared	Pm	4.1785	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for CC
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 15
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	151.0095	0.0002
Inverse normal	Z	2.3764	0.9913
Inverse logit t(229)	L*	1.2623	0.8959
Modified inv. chi-squared	Pm	4.1578	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.CC
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 14
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	115.8138	0.0630
Inverse normal	Z	2.7826	0.9973
Inverse logit t(214)	L*	1.9115	0.9714
Modified inv. chi-squared	Pm	1.5909	0.0558

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D2.CC
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 13
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	520.5653	0.0000
Inverse normal	Z	-2.1486	0.0158
Inverse logit t(229)	L*	-13.2615	0.0000
Modified inv. chi-squared	Pm	31.1105	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for GE
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 15
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Not included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	107.2351	0.1657
Inverse normal	Z	1.4658	0.9286
Inverse logit t(234)	L*	1.0596	0.8548
Modified inv. chi-squared	Pm	0.9653	0.1672

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.GE
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 14
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Not included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	136.4633	0.0028
Inverse normal	Z	1.1341	0.8716
Inverse logit t(239)	L*	-0.7726	0.2203
Modified inv. chi-squared	Pm	3.0970	0.0010

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D2.GE
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 13
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Not included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	92.5346	0.5234
Inverse normal	Z	0.7840	0.7835
Inverse logit t(239)	L*	0.4424	0.6707
Modified inv. chi-squared	Pm	-0.1069	0.5426

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for GE
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods =	15
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	123.3773	0.0227
Inverse normal	Z	4.4033	1.0000
Inverse logit t(229)	L*	2.6453	0.9956
Modified inv. chi-squared	Pm	2.1426	0.0161

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.GE
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods =	14
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	37.5296	1.0000
Inverse normal	Z	6.9214	1.0000
Inverse logit t(239)	L*	7.0836	1.0000
Modified inv. chi-squared	Pm	-4.1185	1.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D2.GE
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods =	13
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	401.6717	0.0000
Inverse normal	Z	0.4390	0.6697
Inverse logit t(239)	L*	-7.5484	0.0000
Modified inv. chi-squared	Pm	22.4393	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for PV
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods =	15
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Not included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	149.1240	0.0003
Inverse normal	Z	1.2824	0.9001
Inverse logit t(239)	L*	-0.1697	0.4327
Modified inv. chi-squared	Pm	4.0203	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.PV
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods =	14
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Not included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	162.3738	0.0000
Inverse normal	Z	-2.1988	0.0139
Inverse logit t(239)	L*	-3.2553	0.0006
Modified inv. chi-squared	Pm	4.9867	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for PV
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods =	15
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	214.3069	0.0000
Inverse normal	Z	-0.2811	0.3893
Inverse logit t(234)	L*	-2.8189	0.0026
Modified inv. chi-squared	Pm	8.7743	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.PV
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods =	14
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	120.9996	0.0318
Inverse normal	Z	1.9671	0.9754
Inverse logit t(239)	L*	1.5066	0.9334
Modified inv. chi-squared	Pm	1.9691	0.0245

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D2.PV
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods =	13
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	233.1652	0.0000
Inverse normal	Z	2.0202	0.9783
Inverse logit t(219)	L*	-1.8944	0.0297
Modified inv. chi-squared	Pm	10.1497	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for RQ
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Not included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	174.5639	0.0000
Inverse normal	Z	0.2597	0.6024
Inverse logit t(239)	L*	-1.6563	0.0495
Modified inv. chi-squared	Pm	5.8757	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.RQ
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Not included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	136.8649	0.0026
Inverse normal	Z	0.3725	0.6452
Inverse logit t(239)	L*	-0.5896	0.2780
Modified inv. chi-squared	Pm	3.1262	0.0009

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D2.RQ
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 13

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Not included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	191.2303	0.0000
Inverse normal	Z	-1.1021	0.1352
Inverse logit t(239)	L*	-3.4575	0.0003
Modified inv. chi-squared	Pm	7.0912	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for RQ
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	163.2925	0.0000
Inverse normal	Z	1.3089	0.9047
Inverse logit t(219)	L*	-0.5092	0.3056
Modified inv. chi-squared	Pm	5.0537	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.RQ
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	180.1165	0.0000
Inverse normal	Z	1.1984	0.8846
Inverse logit t(234)	L*	-0.9188	0.1796
Modified inv. chi-squared	Pm	6.2807	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for RL
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 15

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Not included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	80.7551	0.8330
Inverse normal	Z	2.9008	0.9981
Inverse logit t(239)	L*	2.8799	0.9978
Modified inv. chi-squared	Pm	-0.9660	0.8330

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.RL
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 14

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Not included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	137.6894	0.0022
Inverse normal	Z	0.0686	0.5273
Inverse logit t(239)	L*	-1.0992	0.1364
Modified inv. chi-squared	Pm	3.1864	0.0007

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D2.RL
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots — Number of panels = 47
Ha: At least one panel is stationary — Number of periods = 13

AR parameter: Panel-specific — Asymptotics: T -> Infinity
Panel means: Included
Time trend: Not included
Drift term: Not included — ADF regressions: 4 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	281.1342	0.0000
Inverse normal	Z	-3.2718	0.0005
Inverse logit t(239)	L*	-7.4721	0.0000
Modified inv. chi-squared	Pm	13.6482	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for RL
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 15
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	94.9520	0.4531
Inverse normal	Z	3.7627	0.9999
Inverse logit t(234)	L*	3.2043	0.9992
Modified inv. chi-squared	Pm	0.0694	0.4723

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.RL
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 14
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	215.2198	0.0000
Inverse normal	Z	-0.1634	0.4351
Inverse logit t(229)	L*	-2.6822	0.0039
Modified inv. chi-squared	Pm	8.8409	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D2.RL
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 13
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	358.9603	0.0000
Inverse normal	Z	-0.7256	0.2340
Inverse logit t(229)	L*	-7.2958	0.0000
Modified inv. chi-squared	Pm	19.3242	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for VA
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 15
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Not included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	112.6381	0.0923
Inverse normal	Z	2.8378	0.9977
Inverse logit t(239)	L*	2.4899	0.9933
Modified inv. chi-squared	Pm	1.3593	0.0870

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.VA
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 14
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Not included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	113.6298	0.0822
Inverse normal	Z	-0.6951	0.2435
Inverse logit t(239)	L*	-0.9701	0.1665
Modified inv. chi-squared	Pm	1.4316	0.0761

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D2.VA
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 13
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Not included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	191.8774	0.0000
Inverse normal	Z	0.2159	0.5855
Inverse logit t(239)	L*	-2.5603	0.0055
Modified inv. chi-squared	Pm	7.1384	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for VA
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 15
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	182.2354	0.0000
Inverse normal	Z	0.0764	0.5305
Inverse logit t(234)	L*	-1.3387	0.0910
Modified inv. chi-squared	Pm	6.4352	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.VA
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels	= 47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods	= 14
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	191.4263	0.0000
Inverse normal	Z	2.5134	0.9940
Inverse logit t(224)	L*	-0.8611	0.1950
Modified inv. chi-squared	Pm	7.1055	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D2.VA
Based on augmented Dickey-Fuller tests

Ho: All panels contain unit roots		Number of panels =	47
Ha: At least one panel is stationary		Number of periods =	13
AR parameter: Panel-specific		Asymptotics: T -> Infinity	
Panel means: Included			
Time trend: Included			
Drift term: Not included		ADF regressions: 4 lags	

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(94)	P	583.3695	0.0000
Inverse normal	Z	-4.7244	0.0000
Inverse logit t(229)	L*	-16.2877	0.0000
Modified inv. chi-squared	Pm	35.6909	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Kao test for cointegration

Ho: No cointegration		Number of panels =	47
Ha: All panels are cointegrated		Number of periods =	13
Cointegrating vector: Same			
Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	1.26 (Newey-West)
AR parameter:	Same	Augmented lags:	1

	Statistic	p-value
Modified Dickey-Fuller t	.	.
Dickey-Fuller t	.	.
Augmented Dickey-Fuller t	.	.
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	1.2475	0.1061
Unadjusted Dickey-Fuller t	-2.9852	0.0014

الفهرس

إهداء

شكر و عرفان

قائمة المحتويات..... 102

قائمة الجداول.....VII

قائمة الأشكال VIII

قائمة الملاحق..... 102

قائمة المختصرات..... 102

مقدمة.....أ

الفصل الأول: النمو الاقتصادي و الحكامة الجيدة مفاهيم ونظريات.....01

مقدمة الفصل.....02

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحكامة الجيدة.....03

المطلب الأول: مفهوم الحكامة الجيدة و آليات تفعيلها.....03

الفرع الأول: مفهوم الحكامة الجيدة.....03

الفرع الثاني: آليات تفعيل الحكامة الجيدة.....04

المطلب الثاني: أهم عمليات الحكامة الجيدة و ابرز أهدافها.....05

الفرع الأول: أهم عمليات الحكامة الجيدة.....08

الفرع الثاني: ابرز أهداف الحكامة الجيدة.....09

المطلب الثالث: مؤشرات الحكامة الجيدة و محدداتها.....09

الفرع الأول: مؤشرات الحكامة الجيدة.....12

الفرع الثاني: محددات الحكامة الجيدة.....15

المطلب الرابع: معايير الحكامة الجيدة و أبعادها.....15

الفرع الأول: معايير الحكامة الجيدة.....18

الفرع الثاني: أبعاد الحكامة الجيدة.....20

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.....20

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية و الفرق بينهما.....20

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....22

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.....24

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.....26

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي و طرق قياسه.....26

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي.....27

الفرع الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي.....28

الفرع الثالث: طرق قياس إجمالي الناتج المحلي.....28

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.....30

المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي 38

خلاصة الفصل 40

الفصل الثاني: تقدير اثر الحكامة الجيدة على النمو الاقتصادي.....41

مقدمة الفصل.....42

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة.....43

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.....43

الفرع الأول: مجتمع الدراسة.....43

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة.....43

الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات.....44

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....45

الفرع الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل.....45

الفرع الثاني: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة.....50

الفرع الثالث: اختبارات تحليل الدراسة.....51

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها.....55

المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها في الدراسة.....55

الفرع الأول: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة و الارتباط.....55

الفرع الثاني: تقدير نماذج السلاسل المقطعية.....53

الفرع الثالث: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج و تفسير النموذج الملائم.....57

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة و مناقشتها..... 65

الفرع الأول: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج.....65

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.....66

الفرع الثالث: تحليل التكامل المشترك 67

خلاصة الفصل.....69

الخاتمة.....71

المراجع 74

الملاحق.....83

الفهرس.....102